قال تعالى: (إقراء وربك الاكرم)

علم اجتماع السياسي

د. فهد عبد الرحمن الخريف

علم اجتماع السياسي

المقدمة
تعريف علم الاجتماع السياسي
نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي
مجالات علم الاجتماع السياسي
أهداف علم الاجتماع السياسي

المحاضرة الأولى

(ماهية علم الاجتماع السياسي المقدمة،التعريف والنشأة،المجالات،الأهداف(١))

مقدمة:

برز علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل له مجالاته المحددة وأهدافه الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها، ومنهجيته التي يتبعها، وذلك في أواخر النصف الأول من القرن العشرين (١٩٤٥م) ، إلاّ أن مفاهيمه الرئيسية التي تشكل الآن مجالات البحث والدراسة في إطار هذا العلم ، قد تم التعرض إليها بشكل مباشر أو غير مباشر في العديد من المحاولات العلمية الجادة التي برزت خلال الحضارات الإنسانية المختلفة ، منذ الحضارات الشرقية القديمة ، مرورا بالحضارة اليونانية القديمة ، وما جاء بعد ذلك ، وهذا يدل على أن القضايا والمواضيع التي يتصدى لها علم الاجتماع السياسي تعد أساسية في إطار نشأة النظم السياسية والاجتماعية من خلال التفاعل الديناميكي بين الجماعات أو المجتمعات الإنسانية ، وما ينتج عنه من نظم وأنساق وبناءات هي العصب الرئيس لقيام المجتمعات وتقدمها وتطورها.

لقد رسخ علم الاجتماع السياسي، وأصبحت له أهميته الكبرى بين العلوم بصفة عامة، والعلوم الإنسانية بصفة خاصة ، نظرا لاهتمامه بقضايا هامة تخص العلاقات الإنسانية التي كانت تدخل أحيانا في إطار اهتمامات العلوم السياسية ، وأحيانا أخرى في إطار العلوم الاجتماعية ، ما أدى إلى تداخل المفاهيم وتفسيراتها ، وبالتالي تداخل تحديد تأثيراتها وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية، حيث أن الهدف من دراسة وتحليل الظاهرات السياسية هو تنمية وتطوير تلك الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال تحديد المفاهيم بشكل علمي ، ودراستها انطلاقا من بناء نظري خاص ومنهجية خاصة ، ما يمكّن من الوصول إلى نتائج وقوانين علمية تساهم بشكل مباشر في التنمية السياسية والاجتماعية، وإذا كانت الدراسات والأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية وفي مجال العلوم السياسية تتداخل أحيانا وتتلامس في مواضع أخرى ،

بل وتتباين في بعض الأحيان ، عندما يتعلق الأمر بمفاهيم وقضايا لها صفة (الاجتماعي) وصفة (السياسي).

وحيث أن الظاهرة السياسية لا يمكن أن تحدث إلا في إطار الجماعة الاجتماعية ، ولا يمكن أن تفهم إلا من خلال إدراك تأثيراتها على تلك الجماعة أو المجتمع، فإن علم الاجتماع السياسي برز ليحل هذا التشابك ، وليوضح ما كان يكتنف تلك الدراسات من غموض.

وفي هذا الصدد فقد أوضح العالمين " لبست و بندكس " الفروقات بين مجالات الاهتمام لعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ، في أن علم السياسة يبدأ بدراسة الدولة وكيف تؤثر على المجتمع ، في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بدراسة المجتمع وكيف يؤثر على الدولة .

تعريف علم الاجتماع السياسي:

يعد تعريف العلم ذو قيمة هامة ، ذلك لأنه محاولة لتحديد ماهيته وأهدافه ومجالاته، ما يساعد على تطوره على يد الباحثين و الدارسين المتخصصين ، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين ، حيث تواجه هؤلاء مشكلة التعريف، خاصة في مجال العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، نظرا لأن الظواهر الناجمة عن هذه العلوم ذات طبيعة خاصة متغيرة غير مستقرة إلى حد كبير ، وحيث إن القضايا التي تتناولها تلك العلوم تختلف في طبيعتها، إضافة إلى اختلاف الأولويات التي يهتم بها العلماء، واختلاف ظروفهم الموضوعية والذاتية، فإن ذلك جميعه يؤثر على التعريف الذي يطلقه أي منهم على العلم الذي يدرسه، فينتج عن ذلك تعريفات مختلفة حسب الزاوية التي يسلط منها كل منهم الضوء على العلم .

من هنا نجد الاختلاف الواضح بين تعريفات علم الاجتماع السياسي، إلا أن كل منها يصب في مصلحة تحديد أطراف هذا العلم الحديث نسبيا.

علم الاجتماع :

(هو الدراسة العلمية للمجتمع) وهو (علم دراسة النظام الاجتماعي والبناء الاجتماعي) وهو (دراسة الظواهر الاجتماعية التي تطرأ علي المجتمع الإنساني)

السياسة : من ساس، يَسوس ، سُسْ ، سِياسةً ، فهو سائِس ، والمفعول مَسوس. وساس النَّاسَ : حَكَمهم، تولّى قيادتَهم وإدارةَ شئونهم بالعدل". ساس الأمورَ: دبَّرها، أدارَها، قام بإصلاحها. و"سَاسَ أُمورَ النَّاسِ بِالحَقِّ" : تَدَبَّرَهَا، تَوَلَّى تَدْبِيرَهَا وَتصْرِيفَهَا. "وهذا مِنْ وَاجِبِ القَادَةِ أنْ يَسُوسُوا الشَّعْبَ بِالعَدْلِ".

- قال شارح القاموس: ومن المجاز: سُسْتُ الرعية سياسة: أمرتهم ونهيتهم. وساس الأمر سياسة: قام به. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه.

- ويعرِّفها معجم (روبير)- بأنها: (فن إدارة المجتمعات الإنسانية).

- ويذهب المعجم القانوني إلى تعريف السياسة أنها: (أصول أو فن إدارة الشؤون العامة)

تعريف علم الاجتماع السياسي

١- علم الاجتماع السياسي هو : ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع ، وبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع و يضع أسسه وتنظيمه، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم التي تتناسب مع قيمه وأفكاره.

٢- ويعرفه البعض، بأنه: ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة، وذلك من وجهة نظر مجتمعية دراسة إمبيريقية علمية.

٣- العالِمين(لبست و بندكس) يريان أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر على الدولة. على عكس علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر على المجتمع.

٤- أما العالم (موريس) قد حاول أن يقيّم التراث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي، في محاولة لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة، تجمع بين كل من الاهتمامات النظرية والدراسات الامبيريقية، لذا فقد طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

أ- التعريف الشامل: يرى فيه أن علم الاجتماع السياسي(يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع) ، ويهدف بذلك إلى توضيح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليديا بمعالجة جميع أنماط الحراك الاجتماعي أو التدرج الاجتماعي ونتائجهما على كافة السياسات المنظمة ، أي أن مهمة علم الاجتماع السياسي بناءا على ذلك، هي دراسة كل من التنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

ب - التعريف الضيق ، وقد حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه (العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي لكل من الجماعات والقيادات السياسية).

٥- علماء السياسة يعرفون علم الاجتماع السياسي بأنه : ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي والأنساق التحية الأخرى للمجتمع، لذا فإن اهتمامات عالم السياسية نجدها تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية ، وأثر التغير الاجتماعي على النظم السياسة .

٦- أما عالِم الاجتماع (لويس كوزر) فيعرف علم الاجتماع السياسي بأنه (ذلك الفرع من علم الاجتماع يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل أو بين المجتمعات، كما يؤدى إلى معالجة الصراع السياسي والاجتماعي الذي بدوره . يؤدى إلى تغيير في عملية تخصيص القوة .

٧- يرى " بو تومور " أن علم الاجتماع السياسي، هو : العلم الذي يهتم بدراسة القوة في إطارها الاجتماعي.،،، ولا يعنى ذلك أن موضوع القوة هو الموضوع الوحيد الذي يحدد ماهية دراسات علم الاجتماع السياسي، بقدر ما يعني أنه الموضوع الرئيس في تحديد العلاقات بين أفراد وجماعات وهيئات ومؤسسات المجتمع، فمن يملك القوة يستطيع أن يرسم سياسات الآخرين،،،

ويدل على ذلك ارتباط مفهوم القوة بمفاهيم أخرى يهتم بها علم الاجتماع السياسي مثل: السلطة والنفوذ والسيطرة... إذن فعلم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بجملة من القضايا الأساسية المتعلقة بالنشاط الإنساني السياسي، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع، فتكون بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية، وتدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص ، وذلك لغرض دراستها وفهمها وتحليلها .

المحاضرة الثانية

(ماهية علم الاجتماع السياسي نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي(٢))

نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي ::

كما أنه ليس هناك اتفاق تام بين العلماء والمتخصصين حول تعريف عام وموحد لعلم الاجتماع السياسي، أو الاتفاق حول مفهومه وماهيته ، كذلك ليس هناك إجماع حول الجذور التاريخية والفكرية لعلم الاجتماع السياسي من حيث بداياتها - وهذا ليس بغريب- لأنه راجع إلى الخصوصية التي تتميز بها العلوم الاجتماعية و الإنسانية، أو إلى تشابك وتداخل المعرفة الإنسانية ، وتأثرها بالعوامل الموضوعية والذاتية التي تشكل شخصية العالم أو المفكر ، والتي بدورها تنعكس ، بصورة أو بأخرى ، على نتاجه العلمي والفكري .

ما تقدم ينطبق على علم الاجتماع السياسي ، من حيث تحديد الرواد الأوائل أو الآباء المؤسسين لهذا العلم ، فنلاحظ أن بعضهم يرجعه إلى فلاسفة اليونان ، في حين أن بعض العلماء والمتخصصين يرجعون نشأة علم الاجتماع السياسي إلى عصر النهضة و عصر التنوير ، فيما يرجعه البعض إلى العلماء العرب في عهد أبن خلدون وما بعده .

فقد أعتبر (غاستون بوتول) أن أفلاطون وأرسطو من هما رواد هذا العلم ، ملاحظا اختلاف كل منهما عن الآخر في اتجاهه الفكري ، كذلك من حيث مفهوم علم الاجتماع السياسي، حيث رأى أنهما يمثلان نزعتين رئيستين للعمل السياسي والمذاهب السياسية.

إن الدارس لتطور علم الاجتماع السياسي يجد بأن قيام الثورة الفرنسية كانت عاملا مهما في إطار تحلل العلاقات المجتمعية التي كانت سائدة ، وظهور نمط جديد من التفكير السياسي ، إضافة إلى حركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية اللتين كانتا من العو امل الحاسمة في تكوين المجتمع الأوربي الحديث، الذي أدى إلى تركيز اهتمام العلماء نحو تحليل وتفسير العلاقات السائدة بين المجتمع والدولة، أي (الموضوع الأساسي الذي يهتم به علم الاجتماع السياسي)، ترتب عن ذلك وعلى مدى قرن ونصف دخول مفاهيم جديدة إلى الحياة السياسية في مجتمعات الدولة الحديثة مثل : الانتخاب، والأحزاب السياسية، والبيروقراطية، والمجتمع المدني، والرأي العام، إلى غير ذلك من المسائل الأساسية التي هي من محاور اهتمام علم الاجتماع السياسي اليوم .

الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي: أولاً: أفلاطون:(٣٤٧- ٤٢٧ ق.م) :

يعد أفلاطون من أوائل المساهمين في إثراء التراث الفكري ، الذي تراكم على مر العصور، وأدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين ،فبالرغم من أنه كان فيلسوفا مثاليا، ركز جهوده في دراسة الدولة المثالية (المدينة الفاضلة)،وهذا ما لا يتفق مع اهتمامات علم الاجتماع السياسي،الذي يدرس كما أسلفنا الظاهرة السياسية في إطارها المجتمعي بشكل علمي موضوعي إلا أن أفلاطون كان ينظر إلى الظاهرة السياسية من زاوية مجتمعية، فقد اعتنى عند دراسة (مدينته الفاضلة) بتأثير المتغيرات الاجتماعية على السياسة والحكم، كما أهتم بالبنى والمؤسسات الاجتماعية وفعالية تأثيرها في تنشئة الأفراد تنشئة سياسية سليمة، لذلك فقد أهتم بموضوع التنشئة السياسية، وفعالية الدور الذي تقوم به الأسرة، ونظام التعليم، كعوامل مهمة لهذه التنشئة، باعتبارها من أهم الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع السياسي .

لقد كان لأفلاطون العديد من الافكار المتصلة بالفلسفة السياسية، ففي كتابه (الجمهورية) ضمّن أفلاطون أفكاره ودعمها بخبراته السياسية ومحاولاته التي بذلها لتنمية روح المعرفة الحقة كأساس لفلسفة صناعة الحكم، حيث أن الفيلسوف قادر على أن يناط به الحكم، حيث يكون قد مر حسب رأي أفلاطون بتعليم وتدريب متواصل، يبدأ بعد أن يتم اختيار من تتوافر فيه صفات الذكاء والصحة والنمو السليم، و تعليمهم القراءة والكتابة والحساب والموسيقى والتربية الرياضية، ويمر الناجحون إلى الدراسة العسكرية ثم العلوم الرياضية البحتة وصولا إلى دراسة الفلسفة في مرحلة النضج . هذه الخطة التعليمية المتواصلة ، التي في كل مرحلة من مراحلها يتم إبعاد وعزل الراسبين ، ينتج عنها في النهاية أفراد ذوو كفاءات عالية، قادرين على تحديد الخير والشر، وتمييز العدالة،ودراسة نظم الحكم ومعرفة أصلحها لحكم الدولة، وأن يدرسوا وظيفة كل طبقة وما يصلح به شأنها وما يفسدها، والحدود التي يجب أن تلتزم بها الحكومات في مراقبة كل طبقة، وما يجب أن تقوم به للمحافظة على كيان المجتمع ، وذلك لأن العلماء هم المؤهلون لتبوء مراكز القيادة والحكم، ليجلبوا الخير والسعادة للمجتمع، عندما يكونوا في مركز الحكم والمسؤولية.

ثانياً:أرسطو:(٣٢٢- ٣٨٥ ق.م):تأثر إلى حد كبير بآراء وأفكار أستاذه (أفلاطون) وقد كانت نظرته تؤكد على ضرورة نشوءالجماعات، حيث يتكون الناس من ذكر وأنثى محتاجون إلى الاجتماع، طبقا لغريزة التناسل من أجل التكاثر وبقاء النوع، فهو يرى في كتابه (السياسة) بأن الاجتماع أمر طبيعي والإنسان كائن اجتماعي، أي أن الناس يرغبون رغبة قوية في عيشة الجماعة، ولو كان كل منهم مدفوعا بمصلحته الخاصة وتحصيل حضه من السعادة . كما يرى أرسطو بأن الانسان يرتبط بالمجتمع السياسي حتى عندما لا يجد فيه شيئا أكثر من المعيشة ، وهذا يؤكد الرؤية السياسية لأرسطو، التي محورها الاجتماع الإنساني.

لقد وضع أرسطو دعائم مجتمعه الفاضل على غرار ما تصوره أستاذه (أفلاطون) في كتابه الجمهورية، وذهب إلى أن المجتمع هو أرقى صور الحياة السياسية، أما المركبات السياسية المترامية الأطراف كالإمبراطورية مثلا، فهي مركبات غير متجانسة يستحيل عليها ، حسب رأيه ، تحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني ، وهى توفير سعادة المواطنين.

ثالثاً:عبدالرحمن ابن خلدون:(1406-1332م) : لم تكن كتابات ابن خلدون التاريخية مجرد سرد للحوادث والأزمات فقط ، إنما كانت ذات أبعاد ومضامين اجتماعية اقتصادية وسياسية، حيث أطلق على هذا العلم الذي رأى ضرورة إقامته(علم العمران البشري) إذن فإن الاجتماع البشرى الذي يحدث نتيجة لاحتياج الناس بعضهم لبعض، وذلك لغرض إشباع حاجاتهم الأساسية، التي لا يستطيع الإنسان بمفرده أن يقوم بها. ثم ينتقل ابن خلدون إلى المسألة السياسية فيقول: (فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان الناس بعضهم عن بعض ... فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك).

لقد كان لقرب ابن خلدون من السلطة، أو طرفا فيها أحيانا ومعارضا لها أحيانا أخرى. جعله يتأملها ويعتقد بأن هنالك قوانين مفسدة للعلاقات الاجتماعية المختلفة ولمسار العمران البشرى، لذا فقد تناول ابن خلدون موضوعين أساسيين يتعلقان بالاجتماع السياسي وهما:

- **العصبية:** وهى تعصب بعض الناس لبعضهم البعض، والدفاع بشدة عمن يتعصبون لهم. وهي بمثابة مفهوم الهوية حاليا ، حيث بواسطتها يتكاتف الناس لعمل أي شيء في سبيل إقامة الدولة، ويرى ابن خلدون أن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة، مع ضرورة وجود وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض .

- **صعود وأفول الدولة:**

وفى هذا يؤكد ابن خلدون بأن للدول أعمار كما أعمار الافراد، وحدد عمر الدولة بمائة وعشرون عاما، تكون الدولة في بدايتها (الجيل الأول) في أوج قوتها نظرا لقوة العصبية عندها، وفى (الجيل الثاني) يتحول خلق البداوة وخشونتها وتوحشها الى الترف والخصب و تتفكك الجماعة وظهور النزعة الفردية، وفى الأربعين سنة الأخيرة (الجيل الثالث) من عمر الدولة، ينفصل الأفراد انفصالا كاملا عن تاريخ عصبيتهم فتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة فتوهن الدولة وتنقرض، وتقوم على أنقاضها دولة أخرى بعصبية قوية.

رابعاً: نيقولا ميكافيلي: (1527 -1469م):

عندما كان مكيافللي يعد كتابه (الامير)ويقدمه هدية إلى الأمير " المديشي" ، لم يكن على الأرجح يعرف بأنه يؤسس لعلم جديد مع غيره من العلماء الذين سبقوه والذين سيأتون من بعده، لقد كانت أفكار مكيافللي السياسية التي ضمنها كتابه الأمير بالفعل نقله جديدة في دراسة وتحليل وتفسير الموضوعات السياسية، خاصة فيما يخص السلطة والمحافظة عليها من قبل الذين يملكون زمامها.

ويعد مكيافللي من العلماء الذين ساهموا بشكل كبير في إقامة علم الاجتماع السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بل ويعده " غاستون بوتول " ، مؤسس علم الاجتماع السياسي. فمساهماته في تكوين علم الاجتماع السياسي عديدة، أهمها تلك النظرة الواقعية الموضوعية إلى الظاهرة السياسية وفصل السياسة عن القيم والأخلاق، كما أنه وضع أسس نظرية الصفوة السياسية، التي تم تطويرها فيما بعد لتصبح موضوعا رئيسا من موضوعات علم الاجتماع السياسي كما أنه أول من رفع شعار (الغاية تبرر الوسيلة) الذي أخذ به الحكام الذين غايتهم هي البقاء في السلطة وتطويع المحكومين لسلطانهم، حيث يستعملون كل الطرق والوسائل التي تضمن لهم البقاء، فتغيب بذلك الوسائل الأخلاقية والقيم الاجتماعية في الحكم.

خامساً: كارل ماركس: (1883-1818م): استطاع ماركس عبر حياته الأكاديمية والفكرية تأليف العديد من الكتب التي ضمنها نتاجه الفكري وتوجهاته النظرية في تحليل العلاقات الاجتماعية، تلك التوجهات التي أثرت، في الحركات الثورية والتنظيمية في العالم، ورسمت المعالم الرئيسية للنظم السياسية والاجتماعية للعديد من الدول، خاصة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وقد عبرت مؤلفات ماركس عن أفكاره الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ووضحت طبيعة نظرياته وطروحاته وقيمه الثورية التي كان يحملها ، والتي أراد من خلالها تبديل النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في العالم وتعويضها بنظم راديكالية تنحاز إلى الطبقة العاملة، كما تدعو إلى إلغاء الطبقية .لقد كانت أفكار ماركس ملهمة للعلماء الذين جاءوا بعده، الذين أسسوا لعلم الاجتماع السياسي .

سادساً: ماكس فيبر: (1920-1864م): يطلق على ماكس فيبر أحيانا ماركس البرجوازي بمقتضى أنه من خلال آراءه وكتاباته أعاد النظر بالطروحات التي جاء بها ماركس،وأعاد صياغتها حسب أفكاره، بعد أن تبنى أصول الرأسمالية الحديثة ونشأتها، كما ذهب إلى أن علم الاجتماع يجب أن يبحث في تفسير سببي لسلوك الإنسان ، وأن يسبر غور الظاهرة ولا يكتفي بمعرفة مظاهرها الخارجية.

لقد كان والده يعمل في ميدان السياسة ، وهو ومن موقعه كأستاذ جامعي، كان مولعا بالعمل السياسي، لذا فأعماله الفكرية اتجهت إلى تحليل بعض النظم الاجتماعية السياسية الموجودة، كالأحزاب السياسية والسلطة والبيروقراطية والسلطة وغيرها.

ومن الواضح انعكاس المرحلة التي عاش خلالها، وهى مرحلة تطورية اجتماعية جديدة ، ظهرت فيها الإمبريالية العالمية والبيروقراطية الرسمية..

مجالات علم الاجتماع السياسي
أهداف علم الاجتماع السياسي
خصائص علم الاجتماع السياسي

المحاضرة الثالثة

(ماهية علم الاجتماع السياسي المجالات، الأهداف ، الخصائص (٣))

مجالات علم الاجتماع السياسي::

كما هي الصعوبة التي يواجهها الدارس في تحديد تعريف متفق عليه لعلم الاجتماع السياسي، أو في تحديد نشأته ورواده، فإن تحديد مجال هذا العلم لا يزال يشهد تغيرات ـ مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية ـ فرضها تطور الحياة الاجتماعية، وتغير البناءات الأساسية للظاهرة السياسية تبعا لذلك التطور، إلا أن ذلك لا يعفى المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح، يبين الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي، ذلك أن أي علم من العلوم الاجتماعية يرتكز على نقاط أساسية بها يثبت بها علميته ويصبح علما مستقلا ، و أهمها:

أولا : أن يكون هناك مجال واضح للعلم.

ثانيا : إتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه ومسائله الأساسية.

ثالثا : أن يتم تحديد أهداف العلم.

وقد اختلف العلماء المتخصصون في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي، إلا أن هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم، حيث يتجه، المفهوم الأول : إلى أن علم الإجماع السياسي هو علم الدولة، الثاني يشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة.

فيشير المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة كنمط حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تاريخية محددة، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا بعد أنهار النظام الديني، والذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الإقطاع، وبدأ البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ، فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد، الذي أثار أزمات حول سلطة الدولة وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين، وظهور إشكالية الحاكم والمحكوم وحدود صلاحيات كل منهما، وكان (بودين) أول من صاغ فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة النظم الأخرى، وذلك داخل نطاق الأمة، حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني، كما كانت إسهاما أصحاب نظرية العقد الاجتماعي(هوبز، ولوك، وروسو) محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية، المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الأفراد يكون بديلا عن الحل الديني الذي كان سائدا في العصور الوسطى، حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع والدولة.

إن ربط مجال علم الاجتماع السياسي بالدولة القومية، إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية، وذلك يخالف النظرة العلمية التي يجب أن تعتمد على المقارنة والمقابلة والتجريب في مجال دراسة المجتمعات.

فالدولة إنما تعنى تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية ومن المجتمعات على وجه الخصوص، ورغم أن هذا المفهوم بدأ يغيب عن اهتمامات المتخصصين، إلا أن البعض لازال يتمسك به.

ويسيطر المفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي هو علم القوة ، على اهتمام غالبية الدارسين والكتاب السياسيين والاجتماعيين، فهو كما يقول (موريس دوفرجيه) يعد في نظر هؤلاء (علم الحكم والسلطة) في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط ، وبذلك فإن هذا العلم يهتم بدراسة العلاقات السائدة بين الحاكم والمحكوم، بين الأقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة، وبين الأغلبية المأمورة التي يجب عليها أن تفعل ما تؤمر به، وهذا يستدعى(شرعنة القوة) أي إيجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة، ما يؤدى إلى الصراع من أجل امتلاك القوة المادية والمعنوية، وقد أكد (ماركس) بأن الصراع هو محور الاهتمام في دراسة السياسة والحرية، حيث أن صراع الطبقات هو الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ، منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية، ولن يتحقق حسب رأيه التوافق والتكامل في المجتمع إلا في مجتمع المستقبل الذي تختفي فيه الطبقات كما تختفي الدولة ونظامها السياسي في المجتمع الشيوعي.

المؤيدون للمفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي (علم دراسة القوة)، يميلون إلى أن القوة في الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هي عليه في المجتمعات الإنسانية الأخرى، ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلي، ودرجة الخضوع والإذعان التي تحصل عليها الدولة، وذلك بإضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة، عن طريق ميكانيزمات خاصة تخلقها الدولة لتنفيذ هذا الغرض، وعلى هذا فإن مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة طبقا للنظرية العلمية يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة.

آراء رئيسة لتحديد مجال علم الاجتماع السياسي :

س: لماذا نحدد مجال علم الاجتماع السياسي؟

الإجابة تتلخص في أمرين مهمين وهما :-

١- تداخل هذا العلم حينا، وتقاطعه والتقائه أحيانا مع واحد أو أكثر من العلوم الأخرى، كما يحدث مع علم السياسة على سبيل المثال.

٢- ضرورة تحديد الموضوعات والقضايا التي تدرس في داخل نطاق هذا العلم.

إذن فإنه ليس من السهل تحديد مجال علم الاجتماع السياسي، وبالتالي فإنه لا يوجد اتفاق كامل بين الدارسين والمتخصصين والمهتمين بهذا العلم على مجال أو مجالات محددة، إلا أن المسائل الرئيسة التي يدرسها هذا العلم واضحة ومتفق عليها إلى حد كبير .

ولتحديد مجال علم الاجتماع السياسي فإنه يمكن إتباع إحدى الطرق الرئيسة التالية:

١- تحديد الموضوعات الرئيسة التي تدرس أو يجب أن تدرس في نطاق هذا العلم.

٢- تحديد مجال العلم بتحديد إطار عام للدراسة دون الدخول إلى الموضوعات التفصيلية التي يحتويها ذلك الإطار .

٣- التحديد عن طريق الجمع بين الطر يقتين السابقتين ، وهما تحديد الموضوعات وتحديد الإطار النظري، حيث يميل بعض العلماء إلى تحديد مجال العلم عن طريق تحديد الإطار العام وكذلك الموضوعات داخل هذا الإطار ، كما إنهم أحيانا قد يحددو ن بعض المو اضيع التي تدرس في نطاق العلم ثم يردونها إلى إطار عام يحدد مجال العلم.

أهم العوامل التي أسهمت في تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع السياسي:

إن طبيعة مجالات وميادين علم الاجتماع السياسي، تنشأ عن تعدد أهدافه التي تطورت و نمت ، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما جاءت عملية هذا التنوع نتيجة مجموعة من العوامل التي أسهمت في تطوير وتحديث هذه المجالات، ومنها:

١) تزايد عدد المتخصصين من العلماء والباحثين المهتمين بموضوعات وقضايا علم الاجتماع السياسي.

٢) الاهتمام المتزايد بالقضايا والمسائل والظواهر السياسية من قبل رجال السياسة وأصحاب صنع القرار في الدول المتقدمة والنامية.

٣) تعدد مراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد العليا المتخصصة، التي أعطت اهتماما ملحوظا لدراسة النظام السياسي، وتقييم العديد من الظواهر والمشكلات السياسية التي تزداد بشكل مضطرد خلال السنوات الأخيرة.

٤) تطور المناهج والأساليب العلمية المستخدمة في الدراسات والبحوث السياسية، سواء النظرية منها أو التطبيقية، إضافة إلى إدخال الحاسب الآلي في جمع وتحليل البيانات وتصنيفها، الذي طور في سرعة وكفاءة إجراء البحوث الأمبيريقية (الميدانية).

٥) زيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة في علم الاجتماع السياسي، وخاصة عند دراسة الظواهر والنظم السياسية في عالمنا المعاصر.

أهم مجالات علم الاجتماع السياسي كما يراها بعض العلماء

فيما يلي بعض أهم الآراء التي جاء بها العلماء المتخصصين، التي توضح وجهة نظر كل منهم نحو تحديد مجال الدراسة في علم الاجتماع السياسي، كما توضح هذه الآراء أن مجالات علم الاجتماع السياسي تختلف وتتطور من عصر إلى آخر حسب اختلاف وتطورالظاهرات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المختلفة، ومن هذه الآراء بإيجاز:

أولاً: سيمور لبست ، ورينهارد بندكس:

١. **دراسة السلوك الانتخابي الذي ظهر في الدولة والمجتمعات المحلية.**
٢. **دراسة تركز القوة الاقتصادية ، وعمليات صنع القرار السياسي.**
٣. **دراسة أيديولوجيات الحركات السياسية وجماعات المصلحة.**
٤. **دراسة الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية ودراسة مشكلات الأوليجاركية، والارتباطات السيكولوجية للسلوك السياسي.**
٥. **دراسة الحكومة ومشكلات البيروقراطية.**
٦. **الدراسات المقارنة للنظم السياسية .**

ثانيا " : غاستون بوتول:

١. **تحليل نشأة النظم، وتحليل الظاهرات السياسية، في علاقتها مع الظاهرات الاجتماعية الأخرى.**
٢. **تماثل الأجهزة السياسية في مختلف أنواع الحضارات.**
٣. **نشأة الرأي العام.**
٤. **العلاقة بين البنُى المادية والبنُى الفكرية والطبقات والأنظمة.**
٥. **كيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها واختياراتها على الصعيد السياسي.**
٦. **أشكال العمل السياسي.**

ثالثا : اهتمامات حديثة لعلم الاجتماع السياسي:

بدأت في العقود الأخيرة تظهر اهتمامات واسعة لعلم الاجتماع السياسي بالعديد من القضايا والمشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي العام ، لذا فإنه يلاحظ الاهتمام المتزايد بالمسائل الآتية:

١ـ التنشئة السياسية . ٢ـ الوعي السياسي.

٣ـ التنمية السياسية. ٤ـ الصفوة أو النخبة.

٥ـ الحريات السياسية ، والأقليات ، وجماعات الضغط ، ومختلف الجماعات السياسية.

٦ـ السياسة الدولية في النظام العالمي الجديد وأثرها على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، المحلية والقومية. ٧ـ الرأي العام.

أهداف علم الاجتماع السياسي::

من الشروط المهمة لأي علم أن تكون له أهداف محددة وواضحة يسعى لتحقيقها، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل، له أهداف يعمل على الوصول إليها، منها:

أولا : الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار المجردة التي من شأنها أن تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المتخصصة والتي عن طريقها يتم تحليل وتفسير الظواهر والقضايا السياسية بصورة علمية محددة وكذلك اختبار صحة النظريات بشكل مستمر ودائم .

ثانيا : يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وذلك لدراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا كما يسعى جاهدا لاستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة.

ثالثا: يركز علم الاجتماع السياسي كغيره من فروع علم الاجتماع على دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية، وذلك من حيث بناءاتها ووظائفها في إطار المجتمع ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق والى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أوغاياتها المتعددة، ومعرفته الأسباب التي تؤدى إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنساق، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية، واستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة.

رابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العلاقات المتبادلة بين النظام السياسي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع، حيث يرتبط النسق السياسي بالضرورة بالأنساق الاقتصادية والدينية والتربوية والأخلاقية والقانونية والعائلية وغيرها من الأنساق الاجتماعية ومكو ناتها المختلفة والتي يحدد في ضوئها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وفاعلية النسق السياسي بصورة عامة .

خامسا : يهدف علم الاجتماع السياسي إلى دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة، وذلك عبر العصور التاريخية، مثل دراسة التغير الذي طرأ على الدولة كسلطة سياسية، وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية، وعمليات التمثيل والسلوك السياسي للمواطنين، وغيرها من المؤسسات والنظم السياسية.

سادسا : يهتم علم الاجتماع السياسي بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الإيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ أن تبنت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة، ومن أهم هذه الإيديولوجيات (الشيوعية البدائية، والماركسية، والرأسمالية، والليبرالية، والفاشية، والعنصرية) وهدف علم الاجتماع السياسي هو دراستها وتحليلها ومعرفة خطوطها و أطرها العامة ، ومدى . تأثيرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام.

سابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة قضايا ومشكلات التنمية السياسية، باعتبارها جزءا هاما من التنمية الشاملة، من ذلك فإنه يدرس الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، ومدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية، وفى صنع وتنفيذ القرار السياسي.

ثامنا : يهدف علم الاجتماع السياسي للتعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية، التي توجد في مرحلة تاريخية معينة، أو في مراحل وعصور مختلفة، وعلاقة ذلك بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يوجد في المجتمعات البشرية، وذلك من خلال إجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية.

الخصائص العامة لعلم الاجتماع السياسي::

يمكن إجمال أهم خصائص علم الاجتماع السياسي في الآتي:

1) **يقود لفهم وتفسير الظواهر السياسية في إطار علاقاتها الاجتماعية.**
2) **يستند إلى المنطق العلمي في دراسته لتلك الظواهر.**
3) **يهدف للوصول إلى تنظيم أوجه النشاط السياسي.**

المحاضرة الرابعة

(الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي)

أولاً: الاتجاهات النظرية في العصور القديمة.
الفكر السياسي الإغريقي (اليوناني) القديم .
الفكر السياسي الاسلامي

مقدمة::

إن المتتبعين لحركة علم الاجتماع ، يلاحظون تعدد وتباين وتزايد الكتابات حول نظرية هذا العلم ، لعل ذلك كله يرجع إلى الأهمية النظرية بالنسبة لنمو العلم وتقدمه، وإن كانت الكتابات في أغلبها، تحاول تحليل الارتباط بين النظرية والاتجاهات والمذاهب الفكرية والإيديولوجية والأخلاقية، وذلك من أجل الوصول بنظرية العلم إلى وضع يمكنه من تحقيق أهداف الوصف والفهم والتفسير والتنبؤ والضبط والتحكم بالظواهر التي يهتم بدراستها.

لذا فإن أغلب مؤرخي علم الاجتماع السياسي، والمهتمين بدراسة تاريخه، يكادون أن يتفقوا على أن هذا العلم قد نشأ كنسق معرفي متميز، في أحضان النظريات السوسيولوجية الكبرى في أوروبا، خاصة في عصر التنوير، حيث يذهب إلى ذلك (أرفينج زايتلن) في معالجته المستفيضة للنظرية الاجتماعية وعلاقتها بالأيديولوجية، خاصة عند تحليله للأسس الفلسفية لأفكار عصر التنوير، والاتجاهات المحافظة والراديكالية، منذ ظهور أفكار(سان سيمون وأو جست كونت وماكس فيبر وباريتو واميل دوركايم و كارل مانهايم... الخ)

لقد أسهمت مثل هذه الكتابات والمحاولات العلمية، في توجيه الاهتمام نحو الأيديولوجية كمعيار لتصنيف التراث النظري في علم الاجتماع، وعملت من ناحية أخرى على بلورة فكرة تقسيم ذلك التراث إلى اتجاهين نظريين أساسيين، هما: (المادية التاريخية، والبنائية الوظيفية).

غير أنه من الملاحظ على هذه الكتابات، أنها قد انصرفت في أغلبها نحو الماضي، متتبعة التراث النظري لعلم الاجتماع منذ البداية، في محاولة لعرض وتفسير أفكار أقطاب هذا العلم.

إن دراسة النظريات السياسية، تلقى اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين في علم الاجتماع السياسي ، لأنها تعد جزء من النظرية السوسيولوجية العامة التي يقوم عليها علم الاجتماع العام وفروعه المختلفة ، كما تحظى دراسة هذه النظريات باهتمام العلوم السياسية وكذلك العلوم الاجتماعية الأخرى ، ومرد ذلك إلى طبيعة تعقد الظاهرة السياسية وباعتبارها أحد أنواع الظواهر الاجتماعية (Political Phenomenon).

وفيما يلي نتناول الاتجاهات النظرية في مجال علم الاجتماع السياسي بإيجاز، متتبعين في ذلك التطورات الفكرية والسياسية التي ظهرت مع بروز الحضارات البشرية الأولي، والتي ما تزال منبعا مهما لا يمكن تجاهله عند دراس الواقع الفعلي للتراث البشرى الذي تعيشه مجتمعات العصر الحديث ، حيث نلاحظ ارتباط المفكرين والفلاسفة بدراسة الظاهرة السياسية وتطور الفكر السياسي منذ العصور القديمة، ثم . العصور الوسطى، وخلال عصر النهضة والتنوير، حيث تنتهي هذه الحقبة الزمنية تقريبا مع نهاية القرن السابع عشر أو بداية القرن الثامن عشر، لتبدأ حقبة ثانية لها روادها ومفكروها وظروفها الاجتماعية والسياسية والعلمية وتستمر على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة، كما برزت مع نهاية القرن التاسع عشر و خلال القرن العشرين اتجاهات نظرية معاصرة، لها آراء متعددة حول القضايا والمشكلات السياسية التي يهتم بمعالجتها علم الاجتماع السياسي.

أولا : الاتجاهات النظرية في العصور القديمة :

عند دراسة وتحليل الظواهر السياسية بصفة خاصة، وللظواهر الاجتماعية بصفة عامة، فإنه لا يمكن تجاهل موضوعين أساسين:

١- الرجوع إلى الجهود العلمية والفكرية الكبيرة الناتجة عن جهود العديد من المفكرين والفلاسفة في العصور القديمة، التي سبقت نشأة الدولة بمفهومها الحديث.

٢- بروز بعض الفلاسفة والمفكرين كرواد في هذا المجال، لهم توجهاتهم الفكرية التي برزت من خلال الواقع المعاش في مجتمعاتهم، ولا تزال صالحة للقياس عليها عند معالجة بعض القضايا الأساسية التي يتناولها العلم في عصرنا الراهن.

الفكر السياسي الاغريقي (اليوناني)القديم :

وبرزت اهميته نظراً لاهمية الأفكار والتوجهات النظرية لبعض الفلاسفة الذين برزوا في ذلك العصر، ومن أهمهم: (أفلاطون) الذي مزجت فلسفته السياسية بين الواقعية والمثالية، وذلك في مؤلفاته وكتبه كـ (الجمهورية، والسياسي، ورجل الدولة، والقوانين) التي رسم فيها الخطوط الرئيسة لنظريته وتحليلاته السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية، التي عكست طبيعة نظام دولته (المدينة الفاضلة)، كما أن تحليلات إفلاطون عن الطبقات الاجتماعية، خلقت معادلة اجتماعية واقتصادية ونفسية، حيث ركز على البناء الاجتماعي الذي يقوم على أساس طبقي لغرض العمل على إشباع حاجات مجتمع المدينة وتحقيق ذاتية كل طبقة .

إن جوهر أفكار إفلاطون، هو محاولته تجاوز الواقع المرير الذي يعصف بالمجتمع اليوناني من مشكلات وصعوبات ، والبحث عن مجتمع يخلو من كل المظاهر والظواهر الاجتماعية السلبية ، من هنا جاء كتابه (الجمهورية) ، الذي طرح من خلاله مجتمع المدينة الفاضلة ، تلك المدينة التي تقوم على الفضيلة والعدالة ، والحكم للاصلح ، وتقوم على (أن الفضيلة هي المعرفة، والتخصص وتقسيم العمل، والطبقات الاجتماعية، والعدالة، والتربية والتعليم، والرأي العام، ونظم الحكم).وعلى هذا الأساس ظهرت في مدينته الفاضلة طبقات اجتماعية هي:

١ـ الحكام :

ويمثلون رأس المجتمع أوعقله، ويكون أفراد هذه الطبقة من الفلاسفة والحكماء الذين ينبغي أن تتوفر لديهم الحكمة والشجاعة والعدالة ، وبالتالي فإنهم مؤهلين لممارسة الحكم. ويرمز لهذه الطبقة بالذهب .

٢ـ الجند :

ويمثلون قلب المجتمع،وأفراد هذه الطبقة لهم حقوق، وواجبات تتمثل في الدفاع وحماية الدولة داخليا وخارجيا، ويرمز لهذه الطبقة بالفضة

٣ـ العمال أو المنتجين :

وهم يمثلون بطن المجتمع، ويتولون مهمة العملية الإنتاجية من (زراعة، وحرف ، وتجارة ... الخ) ، وتحتل هذه الطبقة المكانة الدنيا بين طبقات المجتمع ، وقد رمز لها بالحديد أو النحاس .

على ذلك فإن إفلاطون يعد بحق(أبو الفلسفة السياسية) حيث أثرى الفكر السياسي بمساهماته التي تركت بصماتها على جهود العلماء الفكرية، وتحليلاتهم السياسية.

ومن أهم مساهمات أفلاطون في الفكر السياسي التالي:

- فكرة أرستقراطية المثقفين: بمعنى أن السلطة السياسية يجب أن لا تعطى للأغنى أو الأقوى أو للأكثر عراقة، بل يجب أن تعطى للأكثر تعليما ومعرفة.
- أفكاره في ديمقراطية التعليم والمساواة المطلقة في تكافؤ الفرص لكافة أبناء الشعب وطبقاته ، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الجنس.
- أفكاره وآراءه في تدهور الحكومات وميلها للانهيار إلى الأسوأ، نتيجة لتغلب نزعات أدنى عند الحكام.
- اعتقاده بأن المجتمع مكون من أنظمة (سياسية، وأسرية، ودينية، واقتصادية) متصلة ببعضها، وأن أي تغيير يطرأ على أحدها ينعكس على بقية أنظمة المجتمع.
- العلاقة بين الفرد والدولة: فالرئيس ينبغي أن يكون خبيرا بالفلسفة، ويجب أن يضحي بنفسه من أجل خدمة المجموع، كما أن الجماعة أهم من الفرد.
- كان يعتقد بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق في المجتمع دون اعتماده على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه. فالفرد من أي الطبقات الثلاث يجب أن يؤدي عمله المؤهل له، وعلى كل طبقة القيام بعملها الخاص دون تدخلها بمهام ومسؤوليات الطبقات الأخرى.

توما الاكويني:

الذي ربط بين السياسة والأخلاق، انطلاقا من الموجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة . وقد تناول الفكر السياسي عند (توما الاكو يني: ١٢٢٥م) أفكار أرسطو ونظريته السياسية بالشرح والتحليل، خلال القرن (١٣م) وذلك في كتابه(حكومة الأمراء) حيث حرص على:

- **أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية ما جعله يربط عموما بين السلطة أو نظام الحكم والنظام القانوني.**
- **طبيعة العلاقة بين السلطتين الدينية والحاكمة والخلاف بينهما. وأن تسير أعمالها وفقا للقانون.**
- **انتقد كثيرا نظام الحكم الاستبدادي، بل وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم .**

الفكر السياسي الإسلامي :

أما إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين فقد كانت منبعا خصبا أدى إلى تطور وازدهار العلوم السياسية والاجتماعية بوجه عام، يأتي في مقدمتهم ابن خلدون، وابن الأزرق، والفارابي، والكثيرين غيرهم.

- ابن الازرق: لقد ساهم أبي عبدا لله محمد بن الأزرق الذي توفى سنة ١٤٩١م مساهمة فعالة في التأسيس لعلم الاجتماع السياسي، خاصة في كتابه (بدائع السلك في طبائع الملك) الذي يعده البعض محاولة جديدة لتنظيم أفكار ابن خلدون في مجال الميدان السياسي والاجتماعي، حيث ركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية، مثل السلوك السياسي للحكام والمحكومين، ونظام الدولة، وأنماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية والحضرية، كما ناقش أشكال الخلافة والعوائق التي تواجه الملك والخلافة ، وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة ، التي يعدها المتخصصون

من أهم التحليلات في دراسة أنماط السلوك السياسي،

- **فقد كانت المقدمة الأولى تبحث في تقرير ما يوطن في النظر في الملك عقلا .**
- **أما المقدمة الثانية فتتناول تمهيد في أصول الملك شرعا.**

أما كتبه الأربعة فقد كانت مخصصة لدراسة السياسة من جوانبها المختلفة:

- **فتناول الكتاب الأول: حقيقة الملك والخلافة وسائر أنواع الرئاسات.**
- **أما الكتاب الثاني: فيعالج أركان الملك وقواعد بنائه.**
- **فيما يتناول الكتاب الثالث: ما يطالب به السلطان تشييدا لأركان الملك وتأسيسا لقواعده.**
- **والكتاب الرابع خصصه: لمعالجة عوائق الملك وعوارضه، أي الصعوبات التي تصادف الحاكم في بناء النظام وإمكانية تعرضه للانهيار وحدوث تغيرات سياسية ، وبذلك كان هذا التقسيم منطقي إلى حد كبير، حيث يبدأ بالأسس والقواعد العامة التي تقوم عليها معالجة الأنظمة السياسية.**

المحاضرة الخامسة

(الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي)

الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة .
نظريات العقد الاجتماعي.
الاتجاهات النظرية في العصر الحديث

ثانيا : الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة :

الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة :

بعد أن كان المجتمع الأوروبي يرزح تحت وطأة العوائق والقيود التي كانت تحيط به في العصور الوسطى، فقد شهد تغيرات اقتصادية كبيرة منذ نهاية القرن الخامس عشر كان لها أثرا كبيرا على الحياة السياسية والاجتماعية، حيث لم يعد نظام الحكم الذي ساد في الماضي صالحا لحركة التجارة والصناعة التي اتسعت دوائرها، نتيجة لتقدم وسائل المواصلات وفتح الأسواق الجديدة، فكانت بداية التغيير بانهيار الكنيسة الكاثوليكية بفعل الثورات العديدة لتي مزقت البناء الديني القديم من داخله، مما أدى الى انهيار البناءات الاجتماعية الواقعية، فوجد المجتمع الأوروبي نفسه في حالة من اللامعيارية واللانظام، توجب معها على الافراد أن يبحثوا عن واقع جديد في إطار نظام اجتماعي مستحدث على أسس جديدة، ليلبوا حاجاتهم الملحة.

إن تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع الأوروبي بما صاحبها من انهيار وإعادة بناء، قد خلقت نوعا من التفكير المستنير العلمي بعد سيادة التفكير اللاهوتي (الديني) في مراحل سابقة، وقد أسس ذلك لبداية عصر جديد يحترم تفكير الأفراد واستخدام العقل في حل المشاكل الاجتماعية والسياسية، و معالجة الانحطاط الأخلاقي المسيطر على المجتمع الأوروبي في حينه، بحيث انعكس كل ذلك على التوجهات السياسية التي طورت على يد العديد من المفكرين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين، الذين عمدوا إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية تهدف إلى تنظيم المجتمعات الأوروبية بما يتلاءم مع العصر الجديد .

نظريات العقد الاجتماعي:

برزت نظريات العقد الاجتماعي، والتي يطلق عليها أحيانا نظريات العقد السياسي في أعقاب عمليات الانهيار والتجديد في البنى المختلفة التي تعرض لها المجتمع الأوروبي إبان القرنين (١٥ و١٦م)لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة على المجتمعات الإنسانية، إلا أن صياغة المجتمع الجديد قد استغرقت الفترة ما بين عصر النهضة وعصر التنوير، أي الفترة التي استمرت حتى نهاية القرن (١٨م) وطرحت خلالها تصورات عديدة متباينة ومتناقضة أحيانا، إلا أنها جميعا تتفق على عدم كفاءة النظام الديني القديم لتنظيم الحياة المجتمعية، والبحث عن تأسيس نظام جديد يعطي للإنسان مساحة أرحب للمشاركة في صنع النظام الذي يدعم مشاركته في المجتمع ويساعد على النمو الملائم لإمكانياته ، لذا فإن الفكر السياسي خلال تلك الفترة خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعزز السلطة السياسية، وتضمن وجود حدود شرعية متعاقد عليها بين الحكام والمحكومين،تمثل ذلك في الآراء التي جاء بها كل من (هو بز، و لوك، و روسو) فيما كوّن بعد ذلك

نظريات العقد الاجتماعي

١- توماس هوبز(١٥٨٨-١٦٧٩م)

حيث كانت منتشرة حالة من الفوضى الشاملة سادت المجتمع الأوروبي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص المجتمع الإنجليزي الذي عايشه "هوبز" و الذي خضع لمجموعة من الصراعات والحروب الأهلية التي جعلت الحياة السياسية غير مستقرة، وظهرت علاقات من نوع جديد أدت إلى ظهور الحاجة للتأكيد على التعاقدات في مجالات الحياة ومنها المجال السياسي (التعاقد الاجتماعي كاساس للحكم)، لذا نجد هو بز يعرف الظلم بأنه عدم إنجاز العهود.

ويمكن أن نلخص بعض أفكار " هوبز" السياسية في النقاط التالية :

- درس الطبيعة الإنسانية مستعينا بالمناهج التي طورتها العلوم الطبيعية، وبذلك استبعد المناهج الميتافيزيقية والدينية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى، وقد فسر كل من الدولة والمجتمع تفسيرا ماديا، فقال: (إن الإنسان وجد نفسه مع الآخرين حيث يعيش الجميع في حالة من الفوضى واللانظامية وغياب الرادع القانوني، ما أدى إلى انعدام إمكانية العيش بسلام وطمأنينة)، وقد أطلق على هذه الحالة الأولية اسم(الحالة الطبيعية) التي لا يخضع فيها الإنسان إلى قوانين الحركة الطبيعية، بل يكون له عالمه الطبيعي الذاتي الذي

يتكون من مجموعة من الغرائز والرغبات والدوافع النفسية التي يسعى لتحقيقها ، إذن فإن مصدر التغيير في الإنسان حسب رأيه، هو تحقيق الأنانية الفردية .

- لا يمكن أن يكتب الاستمرار للحياة الاجتماعية الطبيعية التي كانت توجد في المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية، وذلك لوجود دوافع أخرى للإنسان، تدعوه إلى التحرك نحو الأمن والاستقرار والسلام والتعاون، حيث ينتقل الإنسان بذلك من الحالة الطبيعية المتوحشة إلى حالة الاجتماع أو المجتمع المدني، وذلك لا يتم إلا عن طريق التعاقد الاجتماعي.

- دعا (هوبز) إلى دعم الملكية المطلقة للقضاء على ما اسماه(حرب الكل ضد الكل) من أجل ايجاد الحكومات الاكثر استقرارا ونظامية، وأن يكون مصدر القانون ليس النظام الاجتماعي وإنما سلطة الحاكم.

- يرى (هوبز) بأنه لا حاجة للجماعات الوسيطة بين الفرد والدولة، كالكنيسة والنقابات التي ينظر إليها على أنها مصدر لإنتاج الشقاقات، وأنها تجاوز على سيادة الدولة والحاكم، لذا يجب أن يتم التوازن بسلطة مركزية قوية ومطلقة لصاحب السلطة السياسية، الأمر الذي يخولها تحقيق مهامها ومسؤولياتها عن طريق التعاقد الذي يتم بين المحكومين والحاكم.

- لقد جاءت أفكار هوبز هذه في مؤلفه (التنين) الذي يعده الدارسون لأعماله ، بأنه قد قدم حلا لبناء نظام اجتماعي يتحول بالأفراد من الحالة الطبيعية اللانظامية إلى المجتمع المدني والدولة الحديثة ، إلا أنه كان حلا ديكتاتوريا .

٢- جون لوك :(١٦٦٢- ١٧٠٤م) :

يتفق " لوك " مع " هو بز " في أن الناس يكونوا في الحالة الطبيعية قبل التحول إلى المجتمع المنظم، إلا أن نظرته للأفراد في إطار هذه الحالة يختلف تماما عن نظرة "هوبز"، فيرى أن للإنسان حقوقا مطلقة لا يخلقها المجتمع، وإنما استحقها الإنسان بحكم إنسانيته، وأول هذه الحقوق الحرية التي تنشأ عنها المساواة والحقوق الأخرى، وهى : حق الملكية والحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما، كما يرى بأن السلطة السياسية تنشأ بالتراضي المشترك والتعاقد الإرادي ، لأن أعضاء المجتمع جميعهم أفراد ضمن الحالة الطبيعية، وقد تعاقدوا لصيانة حقوقهم الطبيعية ، وعهدوا لأحدهم بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع واستمراره.

لقد حرص " لوك " بأن يطور أفكار "هوبز" ولكن من منظور مختلف ، لذا فإن مساهمته الفكرية كانت تطويرا لنظرية العقد الاجتماعي أيضا ، ومن الممكن أن نلاحظ ذلك من خلال ما يلي :

- يرى (لوك) أن الحالة الطبيعية ـ حالة التوحش عندهوبزـ كانت صالحة جدا لحياة الإنسان مع غيره من أبناء جنسه ، حياة يسودها الوئام والطمأنينة والاستقرار، وتحكمها قواعد عامة كالقوانين الطبيعية التي عرفتها المجتمعات البشرية في تلك الفترة، حيث أن قانون الطبيعة يحدد تحديدا كاملا كل حقوق الإنسان وواجباته.

- يرى " لوك " بأنه رغم تلك السمات الإيجابية المميزة لحياة الأفراد في الحالة الطبيعية، إلا أن عيبها يكمن في أنها لا تشمل على تنظيم مثل القضاء والقانون المكتوب والعقوبات المحددة، لذا فإن القانون الوضعي لا يضيف شيئا إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة ، إلا أنه يهيئ جهازا للتنفيذ الفعال.

- يؤكد " لوك " على ضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة والعمل على سيادة الحرية في إطار تأكيده على قيام المجتمع المدني ، كما أيد الملكية الخاصة باعتبارها حق مكفول للجميع ، وهي حق طبيعي يقوم أساسا على العمل وليس التملك أوالحيازة فقط .

- يرى (لوك) أن حياة الأفراد في الحالة الطبيعية يحكمها العقل، لذلك فإن الأفراد لا يتنازلون في العقد المبرم مع الحاكم عن كل حقوقهم الطبيعية إلا بالقدر اللازم لكفالة الصالح العام .

- يلتزم الحاكم أو السلطان باعتباره طرفا في العقد، بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، في حين أنه إذا أخل بالالتزام فإنه يحق للأفراد فسخ العقد والثورة عليه.

يعدُ المتخصصون " لوك " من مؤسسي النظام الملكي(المقيد) أو ما يسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي الآن بالملكية الدستورية، لذلك فإن الحل الذي قدمه لمشكلة بناء النظام السياسي في المجتمعات يعد من المنظور التقليدي حلا ديمقراطيا .

جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م)

مثل غيره من المفكرين تأثر (روسو) بالظروف الموضوعية التي سادت مجتمعه الذي يعيش فيه ، فتأثر بالواقع السياسي في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا، كما كان لأفكار(هوبز) في كتابه (التنين) أصداء واسعة على بناءه الفكري.

وضع " روسو " أفكاره في نظرية العقد الاجتماعي التي أضافت لها أبعادا أساسية متباينة مع أفكار سابقيه، وذلك في مؤ لفه (دروس عن الفن والعلم) وكان أساس أفكاره ما شاهده من انحرافات المجتمع الفرنسي التي كانت أساس تعميمات تصوراته السياسية ، فكان " روسو " بذلك خير معبر عن مشاكل فرنسا السياسية والاجتماعية فيما قبل الثورة الفرنسية. ويمكن أن نلخص بعض أفكاره في الآتي :

- **يرى " روسو " بأن الحياة الأولى للإنسان هي الحالة الطبيعية، أي حالة الفطرة التي تتسم بثلاثة مبادئ أساسية، هي (مبدأ الحرية ومبدأ المساواة ومبدأ العدالة) كما يرى البعض بأنه قد أضفى عليها الطابع الرومانسي، حيث تتسم بالسعادة والهناء والعواطف والحب والايثار، إلا أنه ير ى بأن الحالة الطبيعية حالة (لا نظامية) ولا توجد بها قوانين طبيعية أو دينية منظمة، لذا عاش الإنسان حياة من العزلة الاجتماعية .**

- **لا يمكن أن تستمر الحياة بهذا الشكل اللانظامي، لذلك سعى الإنسان إلى الحياة الاجتماعية المنظمة بشكل أفضل لغرض مواجهة مخاطر البيئة الطبيعية والخارجية، التي رغم ما فيها من إيجابيات إلا أن بها مظاهر سلبية عديدة، لهذا يرى " روسو " بأنه على الإنسان أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا تخضع للإرادة العامة، أي إرادة الشعب الذي يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية.**

- **إذا كان (هو بز) قد جعل السلطة والسيادة تتمثل في النظام السياسي الملكي، و(لوك) قد ركز على أهمية وجود السيادة في السلطة الملكية المقيدة، فإن (روسو) حرص على أن تكون السلطة والسيادة للشعب وهي سلطة مطلقه.**

- **من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع، لجأ "روسو" إلى بناء القوة في المجتمع، حتى يستطيع أن يطلب من الأفراد الخضوع الكامل له، وهذا ما تجلى في تركيزه على الإرادة العامة التي لا تتجزأ، وهي غير محددة النطاق، كما أنها تتطلب ولاء وطاعة من قبل الفرد في المجتمع، بذلك يلتزم كل مواطن بأن يقدم للدولة كل ما تطلبه منه، ويؤكد أن الحضور الكامل للدولة في حياة الفرد لا يعتبر قهرا وانما يعتبر أساسا ضروريا لحريته.**

- **نظرا لاستحالة العودة إلى الحالة الطبيعية الأولى بسبب ظهور الطمع والحسد والأنانية والسرقة والقتل في المجتمع، فقد أضطر المجتمع إلى تنظيم شئونه عن طريق التعاقد الاجتماعي بين أفراده ليعيشوا حياة يتوفر فيها كل ما يشبع حاجاتهم الأساسية بإطاعة القانون الذي يصون حريتهم ويحميهم من العدوان، فيتنازل كل فرد عن أنانيته لمصلحة الجميع، أي ما يسمى الآن بالمصلحة العامة. لكي يضمن حقوقه التي كفلها له القانون .**

- **وتقوم التربية بجانب القانون بدور هام في تثبيت القيم الاجتماعية والأخلاق العامة حتى يمكن أن يستمر المجتمع ويحتفظ بتوازنه ، والدولة هي الهيئة التي تشرف على سيادة القانون.**

وبذلك فقد قدم " روسو " حلا لمشكلة بناء النظام السياسي يقترب من الديمقراطية الشعبية المباشرة .

الاتجاهات النظرية في العصر الحديث :

شهدت الفترة التاريخية التي عايشتها المجتمعات الأوروبية ، والتي أتفق على تسميتها (بعصر الإصلاح والتنوير) والممتدة تقريبا حتى نهاية القرن (١٧م) شهدت الكثير من الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي أدت إلى انتقال تلك المجتمعات نقلات نوعية كبيرة، كما تجسدت أهم نتائجها كذلك خلال القرن (١٨م) التي كان من أبرزها قيام الثورة الفرنسية سنة(١٧٨٩م) بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الصناعي في بريطانيا، و شهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا، فقد أدى تعدد هذه الأحداث التاريخية والسياسية ومظاهرها الاجتماعية والثقافية، وذلك مع بداية القرن (١٨م) وخلال القرن (١٩م) إلى ظهور مجموعة من النظريات السياسية التي تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة، وقد كانت انعكاسا لمرحلة تاريخية وسياسية جديدة وهي مرحلة العصر الحديث.

خلال هذه المرحلة الحديثة، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عن ملامح الحياة في المجتمعات الحديثة وخاصة في الوقت الحاضر.

وفيما يلي سيتم استعراض نموذجا واحدا من النماذج النظرية التي برزت خلال هذه المرحلة ، وكان لها تأثيرات لاحقة امتدت خلال قرون من الزمن، بل ومازال الجدل حولها إلى الآن بين مؤيد ومعارض ومردد وناقد، كما هو الحال حول المواضيع والتوجهات النظرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة، حيث أن الاختلاف في وجهات النظر العلمية هو أساس تقدم هذه العلوم.

النظرية الماركسية :

شهد القرن التاسع عشر طرح أفكار سياسية متعددة تبلورت في العديد من النظريات، منها الليبرالية النفعية، والاشتراكية المثالية، حتى جاء " كار ل ماركس " (١٨١٨- ١٨٨٣م) ليضيف نظرية جديدة سميت نسبة إليه بالماركسية، فقد تأثر في ذلك بأحوال ألمانيا التي ولد بها، وبالأحوال السيئة التي كانت تعيش بمقتضاها الطبقة العاملة، خاصة ما نتج عن التصنيع وعدم نيل الطبقة العاملة لثماره، كما تأثر بعدم تطبيق المساواة التي تعد أساس الديمقراطية الغربية، وقد كانت أفكاره تؤكد على أن النظام الرأسمالي، الذي كان سائدا في الغرب، لم يعد يتمشى مع مرحلة التصنيع، وأن ذلك النظام لا يمكن إصلاحه وإنما يجب إحلال بديل عنه.

لقد كان للعديد من العوامل الأثر الفعال على أفكار" ماركس " فقد أنتقل من ألمانيا إلى انجلترا التي عاش فيها معظم حياته منفيا، ودرس القانون ثم التاريخ والفلسفة، وعمل بالصحافة ، وعندما أغلقت الصحيفة التي كان يعمل بها، رحل إلى باريس ودرس الاقتصاد السياسي، وقد طرد من باريس فلجأ إلى بروكسيل، وقد شاركه أفكاره الثورية التي تميز بها زميله وصديقه " فردريك إنجلز " ، كما أنه مارس السياسة منذ صغره – في نحو الثلاثين من عمره – عندما قام مع صديقه إنجلز بكتابة أهم أعماله (بيان الحزب بالشيوعي) بتكليف من (عصبة الشيوعيين) وهي جمعية عمال دولية سرية ، وذلك في مؤتمرها المنعقد بلندن في نوفمبر ١٨٤٧ ، حيث نشر هذا العمل بعدة لغات ، كما أن من أهم مؤلفاته أيضا والتي تبلورت من خلالها أهم أفكاره النظرية، كتاب (رأس المال) ، و(الإيديولوجية الألمانية) ، و(الصراعات الطبقية في فرنسا) ، و مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) ، و غيرها العديد من الأبحاث والمؤلفات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية .

ويمكن أن نلخص إسهامات " كارل ماركس " النظرية في الآتي :

- فسر المجتمع تفسيرا ماديا بحتاً، ملغيا كل التفسيرات الميتافيزيقية – الدينية التي كانت سائدة في العصور القديمة .
- من الناحية الفلسفية فقد أخذ عن " هيجل " فكرة الديالكتيكية أو الجدلية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقا لعملية ديناميكية وليست استاتيكية جامدة، وان هذه العملية تتكون في شكل متناقضات والتوليف بينها، إلا أنه اختلف عن "هيجل" الذي طبق ذلك على الأفكار الصرفة ، أما " ماركس " فقد طبقها على السلوك المادي، حيث ير ى أن المادة هي أساس الوجود ، وتبلور عن ذلك ثلاثة أسس قامت عليها الجدلية المادية الماركسية وهي:
- قانون وحدة الأضداد وصراعها، القائم على الإيمان بأن كل شيء يحتوي نقيضه، أي يحتوي على الشيء وضده أو السالب والموجب ، وأن هذا التناقض
- الصراع يؤدي إلى التطور ، وينطبق ذلك على النظام الرأسمالي، الذي يقوم على طرفين هما : البرجوازي الذي أمتلك وسائل الإنتاج ، والعامل (البروليتاري)،وهما متصارعان، ومن تصارعهما يتقدم التاريخ وصولا إلى الشيوعية .
- قانون تحول التغيرات الكمية إلى نوعية أو كيفية .
- قانون نفي النفي : الذي بموجبه ينتقل التاريخ من مرحلة إلى مرحلة، وكل مرحلة هي نفي للمرحلة السابقة عليها، بل واسمى منها.
- أما المرحلة الأخيرة كما يرى ماركس، فهي النظام الاشتراكي الذي سيرث النظام الرأسمالي، وهو أولى خطوات الشيوعية التي ينشد تحققها، كما ير ى أن هذا النظام حتمي الحدوث وفقا للمادية التاريخية .

المحاضرة السادسة

(مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي)

الاتجاهات المنهجية التقليدية
(المنهج الفلسفي ، المنهج المقارن ، المنهج التاريخي، منهج المسح الاجتماعي)
الاتجاهات المنهجية الحديثة
(مدخل التحليل الوظيفي ، المدخل السلوكي)

مقدمة :

يستخدم اصطلاح مناهج البحث في معناه الواسع ليشير إلى دراسة القواعد التي يسترشد بها الباحث عند القيام بالبحث العلمي، حيث يتضمن ذلك دراسة تقسيم طرق وأدوات واجراءات البحث العلمي وما قد يؤكد على القيام به، بذلك تتضح الأهمية العلمية للوظيفة التي يقوم بها منهج البحث.

والمنهج العلمي: يعرّف على أنه (نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند عليها البحث من أجل الوصول إلى نتائج علمية) وهذه القواعد والإجراءات ليست معصومة من الخطأ، بل أنها تتحسن وتتطور بصورة مضطردة.

ولا تزال مشكلة المنهجية والبحث في العلوم الاجتماعية، من المشكلات التي تواجه الباحثين أوالمتخصصين. إن من أهم القضايا التي تشغل العديد من الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع بعامة، وعلم الاجتماع السياسي بخاصة، هو تعقد الظاهرة السياسية، ويظهر ذلك من خلال تعدد مناهج البحث الاجتماعي ما بين(مناهج بحث تقليدية، ومداخل تحليلية حديثة) والتي يتم تناولها بواسطة علماء الاجتماع السياسي.

أولا – مناهج البحث التقليدية :

١) المنهج الفلسفي : ارتبطت العلوم السياسية في الماضي، وخاصة قبل منتصف القرن العشرين، بالمناهج القانونية والفلسفية المجردة، لذلك وجهت إليها الانتقادات الشديدة، ما جعل الكثير من علماء السياسة المعاصرين من أمثال (ديفيد آستون) يؤكد على ضرورة تبني مناهج أكثر علمية وواقعية، حيث اعتمد على المناهج السوسيولوجية الوظيفية ذات الطابع التحليلي، أو ما اسماه بمدخل تحليل النظم السياسية وذلك في محاولة منه لوضع نظرية سياسية تكون أكثر واقعية امبيريقية. إلا أن ذلك لا ينفي سيطرة المنهج الفلسفي على تحليلات الكثير من علماء السياسة والمفكرين لفترات طويلة.

ويعالج المنهج الفلسفي الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية، فقد تناول أفلاطون الدولة من وجهة نظر العدالة والفضيلة، وتناولها أرسطو من ناحية انها تحقق مبدأ الخير.

وعلى الرغم من أن هذا المنهج قل الاعتماد عليه بعد منتصف القرن (٢٠م) إلا أن الأبحاث الفلسفية مازالت لها مكانة بارزة في مجال العلوم السياسية.

٢) المنهج التاريخي: ويقصد به الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر. ويعد هذا المنهج من أهم المناهج السائدة في العلوم الاجتماعية. والباحث عندما يرجع إلى الأحداث التاريخية إنما يهدف إلى محاولة تحديد الظروف التي كانت تحيط بجماعة من الجماعات أو بظاهرة من الظواهر منذ نشأتها حتى يتسنى له معرفة طبيعتها والقوانين التي تخضع لها، كما أن الظاهرة السياسية (شأنها شأن الظواهرالاجتماعية الأخرى) هي محصلة لمجموعة متعددة من العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها صورتها التي تظهر بها في وضعها الراهن، أي أنه توجد هناك علاقة بين الماضي والحاضر، وبالتالي فإن دراسة الماضي تساعد على التعرف على الحاضر. لذلك فقد اهتم الدارسون للظواهر الاجتماعية والسياسية بالمنهج التاريخي لمعرفة طبيعة وقوانين تلك الظواهر ومدى تأثيرها على بقية مكونات الحياة الاجتماعية بصفة عامة.

ويعد(ابن خلدون) أبرز من أهتم بهذا المنهج التاريخي في تحليلاته التي درس فيها الظواهر والأحداث السياسية، إلا انه دعى إلى ضرورة إعادة كتابة التاريخ وما فيه من أحداث سياسية في إطاره ومضمونه الاجتماعي الواقعي بعيدا عن التزييف والدسائس التي أدخلت فيه. وإذا كان لابن خلدون الفضل في استعمال المنهج التاريخي في التحليلات السياسية وربطها بالواقع الاجتماعي، عندما حلل نظم الخلافة والحكم ، والعصبية والقبلية، ونشأة الدول وانهيارها، وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية المتعددة، فقد جاء بعده العديد من المفكرين والعلماء في العصور الوسطى والحديثة، الذين طوروا المنهج التاريخي في تحليلاتهم ومنهم (فيكو، وكانط، وهيجل) وأيضا رواد نظرية العقد الاجتماعي (هوبز، و لوك، و روسو) وكذلك (مكيافللي) في تحليلاته حول الصفوة السياسية، وأيضا رواد علم الاجتماع التقليديين مثل(سان سيمون، وأوجست كونت، وسبنسر، وماركس) وغيرهم من المفكرين والعلماء الذين وضعوا الأسس العلمية لذلك المنهج.

٣) **المنهج المقارن :** لقد استدعى الوصول إلى المعرفة المنظمة أو العلمية استخدام العديد من الأساليب التي من بينها المنهج المقارن، وذلك منذ زمن طويل يرجع إلى عصر ازدهار الفكر اليوناني القديم، وتكمن أهمية المقارنة في أنها ضرورية لاستكمال إجراء أي نوع من الدراسات، وذلك لأنها تساعد على معرفة العناصر الثابتة والمتغيرة في الظاهرة المدروسة.

والدراسة المقارنة لها عدة طرق لإجراء المقارنات ومنها التالي:

أ- **المقارنة عبر الزمان(المقارنة العمودية):** أي أن نقارن الوحدة المدروسة نفسها في أكثر من عصر أو زمن أو مرحلة تاريخية معينة، كأن نقارن على سبيل المثال ظاهرة الديمقراطية في قرنين مختلفين .

ب- **المقارنة عبر المكان(المقارنة الأفقية):** أي أن نقارن الوحدة بنفسها في نظامين مختلفين، أو في دولتين مختلفتين.

ج- **المقارنة الاثنوجرافية(المقارنة التكوينية):** كما يسميها دوركايم، وتتم هذه الطريقة من المقارنات عن طريق مقارنة الظاهرة في شكلها المبسط، بالظاهرة نفسها بعد أن تطورت وتعقدت، على أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة في الظاهرة، كما أن عملية تحليلها وتركيبها تتيسر عن طريق هذه المقارنة، لأنها تظهر لنا العناصر المختلفة التي تتألف منها، وذلك بملاحظة عملية التراكم التي تتجمع بمقتضاها هذه العناصر، ونرى الظروف التي تخضع لها في تكوينها وتشكيلها .

د) **المقارنة الإحصائية:** وأول من أستخدمها هو(دوركايم) في دراسته عن ظاهرة الانتحار.

وترجع أهميتها إلى أنها تمكن من الاستفادة من التقدم التكنولوجي من ناحية، و من ناحية أخرى الاستفادة من المزايا التي تنتج من استخدام الإحصاء في البحث العلمي، وأهمها: الموضوعية والدقة وتحييد المتغيرات الأخرى، كما أن استخدام الأرقام يقلل من تأثير الأهواء الشخصية والعواطف، ويساعد على تقرير الحقائق بدقة دون أن يترك مجالا للتأويل.

شروط المقارنة بين الظواهر السياسية :

- لابد أن تكون الوحدات المستخدمة في المقارنة نظائر ممكن مقارنتها .
- وأن تكون المقارنة بين وحدات متكافئة.حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.

٤) **المسح الاجتماعي:** تعد الدراسات المسحية أحد الأنماط الرئيسية للدراسات الوصفية،والتي يستطيع الباحث عن طريقها جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة معينة، للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها لمعرفة مدى الحاجة إلى إجراء تغييرات.

تعريف المسح الاجتماعي :يعرفه «هويتني» بأنه : محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام سياسي أو اجتماعي أو لجماعة معينة، وهو ينصب أساسا على الوقت الحاضر وإن كان قد يهدف للوصول إلى معلومات يمكن الاستفادة بها بالنسبة للمستقبل.

ومجالات المسح الاجتماعي تتسع لتغطي جوانب الحياة كلها، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعد منهج المسح الاجتماعي من أساليب البحث العلمي الحديثة نسبيا إذا ما قورن بالمنهج التاريخي أو المنهج المقارن، إلا أنه يعد من أهم الوسائل المنهجية أو طرق البحث العلمي السوسيولوجي التي يستخدمها الباحثون الاجتماعيون، ومنهم علماء الاجتماع السياسي، حيث يستخدمون مسوح الرأي العام وقياس اتجاهات الناخبين،وهو ما يسمى بمسوح السلوك السياسي الانتخابي، أو مسوح الاتصال السياسي، وغير ذلك من المسوح التي تغطي دراسات الظواهر السياسية

وقد ازدهرت المسوح في مجال الدراسات السياسية خلال الثورة الفرنسية، وكذلك خلال الحربين العالمتين الأولى والثانية، وقد ظهر أول كتاب حول الرأي العام للعالم (جبريل تارد) عام ١٩٠١م ثم تلته كتب لـ (جرهام ولاس) ١٩٠٩وكتاب لـ (بتللي)

مقارنات : وإذا ما قارنا المنهج المسحي بالمنهج التاريخي، نجد أن المنهج المسحي يهتم بما هو حاضر، أي في حالته الطبيعية الراهنة، أما المنهج التاريخي فأنه يعتمد على الأحداث الماضية المسجلة، كذلك فإن المنهج المسحي يقرر وضع الظاهرة المدروسة ولا يبين أسبابها مثلما يفعل المنهج التجريبي،

ويستطيع الباحث المستخدم لهذا المنهج أن يجمع أكبر قدر من المعلومات على امتداد مساحة تتسع أفقيا ولفترة من الزمن كافية لإجراء الدراسة.

وقد تستعمل العديد من أدوات البحث لجمع المعلومات عن الظاهرة أو الحالة موضوع الدراسة ، عند استخدام منهج المسح الاجتماعي، وذلك مثل المقابلة بطرقها المختلفة، أو الاستبيان، أو الاتصال الهاتفي، وغير ذلك من الأدوات الملائمة.

أما أهم مجالات الدراسة التي يمكن أن تستخدم المنهج المسحي في وقتنا الراهن فيمكن أن نذكر منها :

- دراسة البيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للجماعات القومية أو المحلية، مثل معرفة دخولهم، وطبقاتهم الاجتماعية..الخ.
- دراسة أوجه النشاط المختلفة لأفراد الجماعة، فراغهم واحزابهم.
- دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم السياسي.

ثانيا : المداخل السوسيولوجية الحديثة :

أخذت طبيعة الاهتمام بدراسة النظم السياسية أبعادا وأشكالا تحليلية حديثة ومتطورة، خاصة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ونتج ذلك عن بعض العوامل التي منها تعدد فروع التخصص في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع السياسي، الذي نضج في تلك الفترة الزمنية، وبدأ يأخذ على عاتقه التصدي بالبحث والدراسة لكثير من القضايا السياسية على المستويين النظري والميداني.

ورغم اهتمام علماء الاجتماع وأيضا علماء الاجتماع السياسي بالمناهج التقليدية في الدراسة والبحث، إلا أننا نلاحظ وجود عدد من المداخل الاجتماعية التحليلية الحديثة التي تم فيها التركيز على تطوير الأساليب المنهجية التي تستخدم في دراسة النظم والظواهر السياسية، خاصة بعد التنوع الملحوظ الذي شهدته الدراسات والأبحاث الميدانية والنظرية في العلوم الاجتماعية عامة، وفي فروع علم الاجتماع خاصة ، ما أدى إلى المساهمة الفعالة في تطوير وتحديث هذه المداخل.

ومن هذه المناهج :

١) مدخل التحليل الوظيفي : يرتبط مفهوم الوظيفة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم البناء الاجتماعي.فإذا كان يقصد بالبناء الاجتماعي : مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، حيث أن هناك مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي. فإن المقصود بالوظيفة الاجتماعية: ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل.

ويرى بعض علماء الاجتماع السياسي المعاصرين أن مفهوم الوظيفة قد أستخدم منذ زمن بعيد، خاصة عندما أستعمله علماء القانون خلال القرنين(١٧-١٨م) عندما كان الاهتمام موجها لتحديد وظائف الدولة، كما أستخدم هذا المفهوم من جانب المفكرين السياسيين خاصة عند الفصل بين الوظائف الثلاث للسلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أستخدم لاحقا للإشارة إلى الوظائف التي تحدد واجبات وحقوق كل من الحكام والمحكومين .

هذا وتعتبر إسهامات (روبرت ميرتون) أساسا لنظرية التحليل الوظيفي المعاصر، لاسيما عندما حاول أن يطرح أفكاره عن البنائية الوظيفية، ويحلل طبيعة النظم الاجتماعية ومنها النظام السياسي، وقد ظهر ذلك في تحليلاته المميزة عن الوظائف الظاهرة والكامنة، ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة، والتغيرات التي تحدث على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث، وينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره نسقا مترابطا ترابطا داخليا، ينجز كل عنصر أو مكون من مكوناته وظيفة محددة اجتماعيا.

٢) المدخل السلوكي : رغم أن الجذور التاريخية للمدخل السلوكي ترجع إلى بدايات القرن العشرين، إلا أنه لم يزدهر بشكل واسع بين علماء الاجتماع السياسي إلا مع الربع الأخير من نفس القرن، عندما أصبحت دراسة السلوك السياسي تمثل.

إحدى الميادين الهامة للدراسات والبحوث التي تتناول الظواهر السياسية الحديثة، لاسيما بعد أن تطورت المناهج البحثية النفسية/ الاجتماعية ، و تنوعت مجالات علم الاجتماع السياسي مقارنة باهتماماته التقليدية.

إن الاعتماد على تحليل سلوك الأفراد والجماعات كمدخل للتحليل السوسيولوجي والسياسي، يرجع إلى أهمية السلوك كتعبير واضح يمكن ملاحظته ورصده، حيث أن السلوك كما تعر فه معاجم العلوم الاجتماعية هو (أي فعل يستجيب به الفرد لموقف ما استجابة واضحة للعيان، وتكون عضلية أوعقلية أوالاثنين معا، وتترتب هذه الاستجابة عن خبرات وتجارب سابقة)

وهناك سلوك ظاهر: وهو سلوك الفرد الذي يمكن ملاحظته وتسجيله.

وسلوك مستتر: وهو سلوك الفرد الذي يصعب على الآخرين ملاحظته، ونظرا لأنه يشتمل على مشاعر وأفكار، فإنه يمكن أن يستنتج من السلوك الظاهر للأفراد، أو من وصفهم لخبراتهم الخاصة .

أما السلوك السياسي فيتضمن تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم .

إن دراسات السلوك السياسي في إطار المدخل السلوكي، يمثل اتجاها بحثيا ومنهجيا حديثا، يسهم بدراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الكبرى، مثل الدولة والأحزاب السياسية من ناحية، وفهم السلوك الفردي والجمعي للجماهير وتعاملهم مع هذه المؤسسات والتنظيمات والنظام السياسي ككل من ناحية أخرى.

كما تعد التبادلية السلوكية من النماذج التي يمكن أن يستفيد منها التحليل السياسي. لأن التبادلية السلوكية تحاول أن تهبط إلى مستو ى التفاعلات وأنماط التبادل على المستو ى الفردي ، مستخدمة في ذلك مفهومين أساسيين هما (التكلفة والعائد) ، بافتراض أن الأفرادى يسلكون في الاتجاه الذي يحقق مزيدا من العائد النفعي وقليلا من التكاليف.

مفهوم القوة .
مفهوم السلطة .
مفهوم المشاركة السياسية.

المحاضرة السابعة

(قضايا ومفاهيم مهمة يتناولها علم الاجتماع السياسي)

قضايا ومفاهيم مهمة يتناولها علم الاجتماع السياسي:

من الملاحظ أن العلماء والمفكرين المتخصصين، قد اتفقوا أحيانا، واختلفوا أحيانا أخرى، في التعريف بهذه القضايا وتحديدها بشكل علمي من ناحية، ومن ناحية أخرى بمدى تأثيرها على النسق الاجتماعي العام، وفيما يلي سيتم طرح بعض القضايا والمفاهيم المهمة التي يتناولها علم الاجتماع السياسي .

١ـ مفهوم القوة :

مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي، بل هو المفهوم الذي تدور حوله أغلب الدراسات والتحليلات التي تهتم بالتفاعل بين النظم والأنساق الاجتماعية، ورغم ذلك ، فإن الاختلاف حول تحديد هذا المفهوم واضح وجلي من خلال مساهمات العديد من العلماء.

انواع القوة :

القوة الاجتماعية، أو القوة السياسية، أو القوة الاقتصادية، أو القوة الدينية، وما إليها .

تعريف القوة:

تعرفها المعاجم بأنها (كل قدرة يمكنها أن تحدث أثراً)، والقوة الاجتماعية هي: (كل دافع فعال يؤدي إلى العمل الاجتماعي، وهي إرادة الفرد في ترجمة خياراته ومطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية الحقيقية التي يعيش فيها ويتعامل معها)، كما أنها تعني نجاح الفرد في تحقيق إرادته حتى لو تناقضت وتضاربت مع إرادة الآخرين في المجتمع ، كما أن القوة تؤثر في قدرة الناس على جعل العالم يستجيب لمصالحهم وطموحاتهم، وتسمح القوة لبعض الناس من فرض إرادتهم على الآخرين.

ويستعمل مفهوم القوة على مستويات ثلاث:

- المستو ى الفردي والعلاقة بين الأشخاص .
- مستوى الجماعة الاجتماعية والعلاقات بينها .
- مستوى الدولة والنظام الدولي، فالقوة ر كيزة رئيسية في دراسة العلاقات الدولية. .

إن مفهوم القوة يعد ميدانا خصبا للبحث في إطار علم الاجتماع السياسي، واستخدمة الكثير من العلماء وطرحو فيه نظريات باعتباره مفهوما رئيسيا يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى التي تندرج تحت مجال علم الاجتماع السياسي، وذلك مثل : السلطة ، والنفوذ ، والعنف .

ويرى (بوتومور) أن علم الاجتماع السياسي: هو العلم الذي يعنى بدارسة القوة في اطارها الاجتماعي. ويعتبر(ماكس فيبر) القوة : نوعا من ممارسة القهر أو الإجبار بواسطة أحد الأفراد على الآخرين .

أما القوة السياسية: فهي مصطلح يشير إلى السلطة السياسية، أي القوة القانونية للدولة، بمعنى القوة المشرعة، وهي تتضمن اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم طاعة الدولة، التي من حقها أن تمارس القوة والنفوذ عليهم.

هذا ما يؤكده الاتجاه الذي كان سائدا خلال القرن (١٦م) عند (ميكافللي)على وجه الخصوص، حيث يؤكد أن السياسة هي القوة . ويميل أصحاب هذا الاتجاه إلى النظر إلى علم السياسة على أنه مفرغ من أي محتوى أخلاقي، فالسياسة عندهم تعني السيطرة، وظاهرة القوة على كل حال تتخلل كافة الأنشطة الاجتماعية.

٢ـ مفهوم السلطة:

يعتبر مفهوم السلطة في إطار الدراسات والأبحاث الاجتماعية متداخل في استخداماته، فبعض الأحيان يطلق ويقصد به مفاهيم أخرى كـ (الدولة، الحكومة، القوة، النفوذ، والسيطرة... الخ). فالدولة: كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشرعة، والسلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط، بل وعلى شرعيتها أيضا.

إن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر ومأمور، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر. عند ذلك تكون العلاقة علاقة قوة يسودها الإجبار والإكراه.

إن موضوع السلطة قديم قدم المجتمعات البشرية، حيث لا يمكن أن نتصور أي تجمع إنساني دون أن تكون به سلطة بأي طريقة من الطرق ، فمنذ المجتمع اليوناني القديم نجد إشارات واضحة في فكر (أرسطو) عندما أشار إلى إن شرعية الدولة تقوم على السلطة، وشرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود، كسلطة الوالد على الأسرة غايتها مصلحتهم.

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم السلطة يختلف من مجتمع لآخر، ومن تقاليد سياسية لأخرى، وهو مفهوم مركب من عناصر مادية ومعنوية.

تعريف السلطة:

يعرفها (والتر بكلي) أنها: التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية ، معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم.

وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين: الممارس لها والممتثل لها.

ويعرف البعض السلطة بأنها: (قوة في خدمة فكرة) . أي إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي، وتتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك.

وترتبط السلطة كشكل من اشكال القوة بمركز اجتماعي، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعيا، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته ، ومن يسيئ استخدامها يوصف بأنه استبدادي، أي أنه لا يستمد سلطته من إرادة الشعب، بل يفرضها على الناس بالقوة.

مقومات السلطة :

للسلطة ثلاث مقومات أساسية لا بد منها لاكتمال بنائها :

١. طرفي السلطة : باعتبار أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة أمرية، أي لابد من وجود آمر و مأمور، ولا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد.
٢. وجود الإطار المؤسسي للعلاقة السلطوية: فالعلاقة السلطوية بين الآمر والمأمور، تخضع في طبيعتها لمبدأ الأمر والطاعة، ولا يمكن أن نتصور بناء للسلطة بدون مؤسسات وأنظمة قانونية وتشريعية تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.
٣. الشرعية : حيث أنها من المقومات الأساسية لبناء السلطة باعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع مع مالكي السلطة.

والشرعية تشكل الضمان الأساسي لوجود السلطة، وبالتالي فإن السلطة التي لا تقدر أن تخلق المبررات الاجتماعية لوجودها، وأن تخلق شرعيتها، فإن مصيرها الانهيار.

السلطة السياسية:

تختلف نظرة الكتاب المتخصصين للسلطة السياسية، وذلك نتيجة للظروف الموضوعية والذاتية لكل منهم، ونتيجة لتأثرهم بالسلطة التي يعيشون تحت ظلها إيجابا أو سلباً، حيث يرى فريق منهم أنها تنظيم سيء يقوم على استغلال الأفراد واضطهادهم ، في الوقت الذي يمكن الاستغناء عن هذا التنظيم لعدم ضرورة وجوده، وإقامة مجتمعات لا مكان فيها للسلطة السياسية، في حين يرى فريق آخر أن السلطة السياسية لازمة وضرورية، للحفاظ على الجماعة الاجتماعية، ولتنظيم المجتمع وضمان توافقه وتجانسه، لذلك فإنا للسلطة سمة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القدم والى عصرنا الحاضر، مهما اختلف شكل ممارستها بين العصور والمجتمعات.

نماذج السلطة السياسية :

حدد (ماكس فيبر) ثلاثة نماذج أساسية للسلطة :

١. السلطة التقليدية: وهي التي لا تستند على عوامل القوة أو القهر، بل تكتسب شرعيتها من البعد القيمي والقدسي في المجتمعي.
٢. السلطة القانونية (العقلانية): وتتمثل في البيروقراطية، وهو يؤكد لنا أننا في إطار هذا النموذج نواجه بنسق من القواعد التي تطبق قانونيا واراديا وفقا لمجموعة من المبادئ المؤكدة والثابتة بين كل أعضاء الجماعة.
٣. السلطة الكاريزمية: وهي قابلية الشخص على القيادة والإلهام بفضل قوة شخصيته وعبقريته وعقيدته، إضافة إلى قدرات وخصائص غير عادية كالانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والأبطال الذين ضحوا من أجل مبادئهم ومن أجل شعوبهم. غير أن كثيرا من البشر يفتقدونها. لقد اعتقد (فيبر) أن معظم التغييرات الكبرى في تاريخ المجتمع الإنساني كانت نتيجة لأفراد ذوي إمكانيات كاريزمية.

٣ـ المشاركة السياسية :

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية مفهوما يكتنفه بعض الغموض، من حيث ماهيته واستخداماته، بالرغم من أنه من القضايا المحورية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل.

لقد برز هذا المفهوم لأول مرة اثناء الثورة الفر نسية (١٧٨٩م) وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون إدماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع، لذلك أرتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية، ويعني ذلك

تحديدا المشاركة بعمليات الانتخابات فقط . ويتفق الكثير من علماء ودارسي علم الاجتماع و علم السياسة على أن المشاركة السياسية هي : العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبيرالعملي الصريح لسيادة قيم الحرية والمساواة في المجتمع ، كما أنها تعد فوق هذا وذاك ، مؤشرا قويا الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي.

تعريف المشاركة السياسية:

- تعريف (هربرت ماكلوسي) أنها: تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر. أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.
- تعريف(هنتنجتون وويلسون) انها: تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي. معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية .

مواقف افراد المجتمع ازاء المشاركة السياسية:

يراها (ميلبراث) ثلاثة مواقف:

أ- اللامبالون: وهم أولئك الذين لا يشاركون، أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

ب- المتفرجون: وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.

ت- المنازلون: وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة.

ويرى(ميلبراث)أن الشريحة الثانية هم أغلبية المواطنين، أما الشريحة الثالثة فهم الأقل.

س: لماذا يشارك الناس سياسيا ؟

تدور دوافع من يشاركون سياسيا في تحقيق قدرا من الإشباعات الاجتماعية، وتحقيق القوة والثروة والرفاهية واشباع العاطفة وتحقيق الاستقامة والاحترام. واشباع بعض الحاجات والدوافع الشعورية واللاشعورية كالحاجات الاقتصادية والمادية والصداقة والعاطفة، والتخفيف من حدة التوترات النفسية الداخلية، والحاجة إلى فهم العالم، واشباع الحاجة لممارسة القوة على الآخرين، والدفاع عن تقدير الذات والعمل على تحسينها.

س: لماذا يصبح بعض الناس غير مبالين بالمشاركة السياسية؟

بسبب أن تلك الديموقراطية (أحيانا) لا توجد إلا في أفكار منظريها، أما من حيث الواقع فقد تم تزييف الحقائق والحقوق، بحيث أصبحت مسألة المشاركة السياسية لغرض استكمال الصورة الديمقراطية التي رسموها فقط. أما المواطن فإن دوره ينتهي في تلك المشاركة عند صندوق الاقتراع ، ويكون ذلك أيضا فقط بنعم أو لا .

لهذا فإن عزوف بعض المواطنين او اغلبيتهم عن المشاركة السياسية هو النتيجة المحتومة، بعد أن عرفوا حقيقة ما يجري، فاصبحوا غير مبالين لما يدور حولهم من مسائل سياسية، بل وظهر (بسبب هذا الوضع المزيف) ما يسمى السلوك السياسي العنيف، لبعض المعارضين السياسيين، والذي يتدرج من المعارضة الكلامية وانتقاد النظام السياسي القائم، إلى استخدام القوة ضد الأفراد والممتلكات العامة، والاضرابات والمظاهرات والاعتصامات، وهو ما يسمى بالعصيان المدني، إلى التخريب وعمليات الاغتيال السياسي .

معنى المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع:

هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية، بقصد تحقيق أهداف التنمية اجتماعيا واقتصاديا ... الخ . وآلية ذلك :

- أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف وتحقيقها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لذلك.
- أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي، الذي يترجم شعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهدافهم والمشكلات المشتركة للمجتمع .

في القرن (١٩- ٢٠م)بدأ كتاب الفكر السياسي يشككون في حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية، وفي إمكانية تطبيقها في ظروف العصر الحديث، ويرون حاجة هذه النظرية إلى مراجعة جذرية لتتماشى مع ظروف الحياة في المجتمعات الحديثة التي أوجدتها الثورة الصناعية، وقد ساعد على هذا التوجه نمو علم الاجتماع السياسي.

مفهوم الديموقراطية.
مفهوم العنف والثورة.
مفهوم المشاركة السياسية.

المحاضرة الثامنة

(قضايا ومفاهيم مهمة يتناولها علم الاجتماع السياسي(٢))

رابعا : الديمقراطية :

لمفهوم (الديمقراطية) جاذبية خاصة، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم وحتى العصر الحديث، كما تناوله العديد من العلماء والمفكرين بالبحث والدراسة، محاولين استقصاء معانيه ومدلولاته العلمية، وبذلك تواجد كم هائل من التراث الفكري وآراء وأفكار متنوعة، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة، وإما عن جهود فكرية علمية لمفكرين وعلماء تصدوا لهذا الموضوع المهم وحاولوا سبر أغواره.

إلا أنه رغم تلك الجهود فلا يوجد اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية، وكذلك حول الممارسة الفعلية لهذا المبدأ السياسي كفعل اجتماعي يؤدي وظيفة في إطار النظام السياسي.

معنى الديمقراطية :

تشير الكتابات إلى أن مصطلح (الديمقراطية) إغريقي الأصل، وهو مكون من مقطعين (*Demos*) ومعناها الشعب، و(*Krats*) ومعناها السلطة . وبذلك تكون الديمقراطية تعني حكم الشعب أوسلطة الشعب، ويؤكد هذا على أن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة، عرفها الفلاسفة منذ القدم.

فقد أشار إفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الارادة المتحدة للمدينة، وقد ظهر النظام الديمقراطي في المدن الإغريقية القديمة، خاصة مدينة (أثينا)، وقد لاحظ أرسطو في هذه المدينة، أن أعضاء (الجمعية العامة للشعب) التي كانت بيدها السلطة الفعلية، يلتقون حول واحد منهم، وكان فقط يحق للرجال الأحرار حضور جلسات الجمعية العامة.(هذا قصور منهجي في تطبيق فكرة الديمقراطية في الوقت الحاضر).

إلا أن الجهد الإغريقي في هذا المجال يعد رائدا للفكر الديمقراطي، رغم أن البعض يعده نظاما أرستقراطيا في حقيقته لإسناده السلطة لطبقة الأحرار فقط.

وتشير المعاجم إلى أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها.

الديمقراطية السياسية : هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة. لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أوالجنس أوالدين أواللغة.

هذا ولم تتضح معالم (المبدأ الديمقراطي) كما يشير الفقه الدستوري إلا بعد أن اتخذ بعض الكتّاب منه سلاحا ضد المَلَكِيّة المطلقة وتقييدها، وهدم النظريات الدينية التي كان يتذرع بها الملوك آنذاك في تشييد سلطانهم.

ولم تكن فكرة الديمقراطية مبدأ وضعيا للحكم إلا بفضل الثورة الفرنسية التي هيأت لها المناخ المناسب للتطبيق بعد أن كانت مبدأ نظريا بحتا في عقول المفكرين

وفي مؤلفاتهم، لذا فقد حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩م على أن (الأمة هي مصدر السلطات، بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة من (الأمة)، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة) إن جمهور الفقه متفق على أن الأخذ بالديمقراطية ليس غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق غاية وهي الحرية والمساواة السياسية.

أنواع الحكم الديموقراطي السائد في أغلبية الدول الحديثة:

١ـ نظام الديمقراطية المباشرة: اذا مارس الشعب السلطة بنفسه.

٢ـ الديمقراطية غير المباسرة: عندما يختار الشعب لممارسة السلطة نوابا عنه يمارسونها باسمه.

٣ـ ديموقراطية شبه مباشرة: وهي خليط من النظامين السابقين، بحيث تكون هيئة نيابية منتخبة من الشعب تتولي السلطة باسمه، مع الرجوع إليه في بعض الأمور الهامة.

وبذلك فإن نظام الحكم الديمقراطي يتخذ صورا تختلف باختلاف كيفية اشتراك الشعب في السلطة. وأن وصف أو تصنيف نوع الحكم، من حيث أنه ديمقراطي أو أوليجاركي أوتسلطي أواستبدادي .... الخ، يتوقف على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه.

ويذكر البعض أن الديوقراطية لا يكفي أن تكون في المواد الأولى من دستور أي بلد، بل يجب أن تكون ممارسة فعلية. كم أنه من مساوئ النظام الديموقراطي النيابي أن بعض نواب الشعب بعد فوزهم في الانتخابات سرعان ما ينفصلوا عن قاعدتهم الشعبية، ليمثلوا مصالحهم الخاصة التي لا تتعارض مع مصلحة النظام السياسي القائم.

سادسا : الثورة والعنف :

تشير موسوعة علم الاجتماع، إلى أن الثورة : تعني التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة.

تاريخ الثورات : لقد عُرِفت الثورة منذ القدم، وأشار إليها العلماء والمفكرون والفلاسفة.

أنواع الثورات:

١ـ قد تكون الثورة (عنيفة دموية، أوسلمية).

٢ـ قد تكون الثورة (فجائية سريعة، أو بطيئة تدريجية).

٣ـ قد تنسب الثورة إلى المجال الذي تقوم فيه (كالثورة الاجتماعية، والثقافية، والصناعية، والسياسية، والعلمية، والتكنولوجية).

٤ـ قد تنسب الثورة إلى الشريحة التي تقوم بها(كثورة العسكر،أو العمال، أوالطلاب).

لقد اهتم (أرسطو) بموضوع الثورات ويرى بأن أسبابها بصفة عامة، يعود إلى الشعور بعدم الرضاء والرغبة في المساواة الكلية أوالجزئية.

ويرى " رادكليف براون " أن الثورة عملية تغيير جذري يهدف إلى إعادة التكامل والتوازن الاجتماعي، من خلال استخدام القوة لتغيير الوضع السياسي، وفي حالة الفشل توصف تلك الحركة بالتمرد او العصيان المسلح.

انواع الثورة: يمكن تحديد نوعين رئيسيين للثورة هما:

١. الثورة السياسية: وتعني التغيير المفاجئ الذي يطرأ على المؤسسات والبنى السياسية، كتغيير نظام الحكم، وقد تتعداه إلى تبديل النسق السياسي الذي كان سائدا في المجتمع، وايديولوجيته وفلسفته.
٢. الثورة الاجتماعية: حيث تتصارع فيها مكونات المجتمع(طبقات،أحزاب،مؤسسات، شرائح) لتغيير الوضع القائم، وإرساء العدل والمساواة داخل وطن يضم الجميع.

يرى البعض من المختصين أن الثورة ظاهرة اجتماعية ذات هدف سياسي، وظاهرة أيديولوجية سياسية ذات هدف اجتماعي يتمثل بتغيير المجتمع. واذا لم تحقق الثورة أهدافها فإنها تتحول إلى عنف سياسي ليس من وراءه فائدة مرجوة.

ويوجد شبة اجماع بين الباحثين في علم الاجتماع السياسي على أن العنف شيء سيء، فهو استخدام القوة بقصد تدميري، وهو يتضمن الحرب والقتل في حالاته المتطرفة.

سابعا : البيروقراطية :

هي نوع من التنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة تأخذ عادة الشكل الهرمي، حيث تصدر الأوامر الرسمية من الأعلى إلى الأسفل.

كما تستخدم (البيروقراطية) لتوضيح وتحديد الأعمال والواجبات والأنظمة التي يقوم بها الموظفون، ويشرف عليها ويضعها الموظفون والإداريون (ذوي الياقات البيضاء) بشكل يضاعف من سلطاتهم ومهابتهم في كل تنظيم إداري.

ويستخدم أحيانا مصطلح بيروقراطي ليعني عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يؤديها الموظفون، وقد تناولها (جون ستيوارت ميل) على أنها إحدى مسببات شلل الحياة السياسية.

س/ لماذا تم اللجوء للديمقراطية : بسبب تعقدت العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا منتصف القرن (١٩م) وتقدمت العمليات الصناعية، وأصبح من الضرورة أن يكون هناك نوع من أنواع التنظيم العقلي والمنطقي لشغل الوظائف حسب الكفاءة والخبرة والقدرة، وليس عن طريق الوراثة أو الوساطة. وهذا ما أكده (موسكا، وروبرت ميتشل، وماكس فيبر).

ويعد (ماكس فيبر) من أشهر من اهتم بموضوع البيروقراطية ويرى أنها ظاهرة معقدة، تشير إلى النظام الذي يستند إلى أسلوب لتقسيم العمل يتضمن التخصص، ومؤهلات فنية، يتحدد دور كل مشارك ويدرك أن الوظيفة التي يتصرف من خلالها بحكم السلطة الممنوحة لها وليس لتأثيره الشخصي، **ويقدم فيبر نموذجا مثاليا يعده النموذج البيروقراطي المثالي أو النقي وأسسه التالية :**

١. أن تكون الحقوق والواجبات مصاغة على شكل لوائح وقواعد محددة.
٢. يتم تعيين الأفراد وترقيتهم على أساس مواهبهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وليس على أساس المكانات الموروثة، أو المحاباة الشخصية.
٣. ضمان احتفاظ الفرد بعمله، إلا إذا ثبت عدم ملاءمته فنيا له.

٤. تنظيما للمكانات في وظائف تتدرج هرميا، يشرف الاعلى على الادنى.
٥. تقسيما للعمل بمقتضاه يكون كل موظف في التنظيم مسئولا عن نوع محدد من العمل.
٦. السلطة والحقوق والواجبات للوظيفة وليس لشاغلها، وهو ممثل للتنظيم الرسمي .
٧. رواتب محددة ومعروفة مقدما وفقا لدرجة الوظيفة في التنظيم الهرمي .
٨. يستغرق الموظف كل وقته وجهده في وظيفته، ولا ينشغل بعمل آخر يأخذ من وقته.
٩. سجلات محفوظة لكل عمل أو نشاط يقوم به التنظيم.
١٠. الجميع داخل التنظيم على قدم المساواة، فلا تحيز ولا محاباة أو اعتبارات غير رسمية.

بعض المظاهر الإيجابية والسلبية للنظام البيروقراطي :

أولا : من أهم المظاهر الإيجابية للبيروقراطية: التقسيم الدقيق للعمل وفقا لتخطيط مدروس يقوم على التخصص، حيث تكون الكفاءة والمقدرة والخبرة هي الأساس، لا الوساطة والمحاباة، كما أن الحصانة التي توفرها البيروقراطية للأفراد طالما يلتزمون بالقواعد ويثبتون جدارتهم بالعمل، وضمان تدرجهم وارتقائهم فيه، تجعلهم يتحمسون ويبدعون.

ثانيا : أما المظاهر السلبية للبيروقراطية: فتتمثل في وجود فجوة لا يمكن تجاهلها بين البيروقراطية المثالية والتطبيق الفعلي لها، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى عدم فاعلية قنوات الاتصال والاعتماد على التقارير، والتعقيد في صياغة اللوائح، بحيث لا يستطيع المواطن العادي فهم تلك اللوائح المتعلقة بمصالحه وبحقوقه وواجباته .

ثامنا: الصراع :

يعد الصراع ظاهرة اجتماعية قديمة قِدم في التاريخ الإنساني، ويرى البعض أنها سمة ملازمة للمجتمعات البشرية.

إن الصراع هو أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح، وهو موقف تنافسي (وآلية الصراع) يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل للتوفيق بين مصالحهم، فتنقلب المنافسة إلى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه وربما ممتلكاته وثقافته.

إن الاهتمام بظاهرة الصراع في المجتمعات، لأن له دور في عملية التغير والتطور الاجتماعي، لذلك اختلف العلماء في تفسيرهم له، فذهب بعضهم إلى أن وجود الصراع داخل الجماعة إنما يعبر عن حالة مرضية يجب السيطرة والقضاء عليها، في حين يرى البعض بأن الصراع يمثل حالة إيجابية لابد من وجودها في المجتمعات البشرية من أجل التنمية والتقدم والتطور.

ويظهر الصراع كافة حالات التناقض والتضاد بين مجموعتين أو أكثر(كالنزاع والتنافس والتنافر والتناحر والاختلاف والتمايز) في الآراء والمواقف.

إن فكرة الصراع تتمحور حول رغبة الأفراد والجماعات في إشباع حاجاتهم المتعددة، ووجود موانع الإشباع، ينشأ عنه الرغبة في إزالة تلك القيود، للوصول إلى الأهداف، وبذلك يتم الصراع على مستويين، كما ذهب إلى ذلك (أرسطو):

١. مستوى الأفراد: وسببه كفاح الأفراد من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية.
٢. مستوى الجماعات والطبقات: وسببه عدم المساواة في الحقوق السياسية والثروة... الخ، وذلك ما ينطبق برأيه على حركة التاريخ الإنساني.

لقد أكد الفكر الاجتماعي خلال القرن (١٩م) على أهمية الصراع الاجتماعي في تنمية ونهوض المجتمعات، رغم دعوة علماء النظام الرأسمالي إلى استقرار وتكامل النسق الاجتماعي، الذين يرون أن الصراع معوقا وظيفيا، بل ويعد خروجا على متطلبات النسق، وذلك ما أكده (تالكوت بارسونز) في نظريته عن الفعل

الاجتماعي، إلا أنه بعد أن تم توجيه النقد إلى النظرية الوظيفية افسح مكانا للصراع داخل النسق الاجتماعي.

أهم مصادر الصراع :

١. العوامل ذات الطابع السياسي : كالصراع حول السلطة.
٢. العوامل ذات الطابع الاقتصادي: كالصراع للسيطرة رأس المال وعلى وسائل الإنتاج.
٣. العوامل ذات الطابع الثقافي: كالصراع بين الأفراد والجماعات بسبب الاختلاف في الدين أو اللغة أو القيم الاجتماعية، وكل منهم يريد فرض ثقافته.... الخ .

تعريف الدولة
أركان الدولة
أصل نشأة الدولة
خصائص الدولة
أشكال الدولة
وظائف الدولة

المحاضرة التاسعة

(مفهوم الـــدولـــــة في علم الاجتماع السياسي)

مقدمة :

كان هناك بعض الاهتمام بموضوع الدولة في الحضارات القديمة، إلا أن ذلك الاهتمام بها على أنها من أهم المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع، لم يظهر جليا إلا في عصر النهضة وعصر التنوير، عندما سقط النظام الديني الكنسي في أوربا، حينها بدأ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع.

تعد الدولة تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات، ونظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع، ومنذ أن بدأ الاهتمام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو سلطة سياسية، أو كنظام اقتصادي، وإداري .... الخ .

تعريف الدولة :

رغم الاهتمامات المشتركة التي يوليها علماء العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم لذلك فقد طرح علماء القانون و الاجتماع والسياسة والتاريخ والفلسفة والاقتصاد، وغيرهم الكثير من التعريفات للدولة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تداخل كبير بين مفهوم الدولة وعدة مفاهيم أخرى، مثل المجتمع والسلطة والقوة والنفوذ والسيادة وغيرها من المفاهيم.

١. تعريف (ديجي) الدولة عبارة عن مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم : طبقة حاكمة وأخرى محكومة.
٢. تعريف (جارنر) الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام هي: مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض، ويكونوا مستقلين تماما أو تقريبا من السيطرة الخارجية، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة.
٣. تعريف (ماكيفر) الدولة تنظيم أعم وأشمل من الحكومة ولها دستورها وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها وليست مرادفة للحكومة.
٤. تعريف (ماكس فيبر) الدولة تنظيم عقلى يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها، كما يعرفها بأنها: مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بالنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع، ذو الصفة الشرعية.
٥. التعريف الذي يوجد شبه اتفاق عليه بين علماء العلوم الاجتماعية والدارسين لموضوع الدولة فهو أن الدولة هي : مجموعة من الأفراد، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة.

أركان الدولة :

يلاحظ من التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية، بأن الدولة تستند إلى أسس ثلاثة لابد من توافرها، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذين يطلق عليهم أيضا كلمة شعب، هؤلاء الأفراد يجب أن يكونون مستقرين بشكل دائم على رقعة من الأرض تسمى إقليما، ويكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد، وما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية.

أولاً: مجموعة الأفراد (الشعب): وهم العنصر الأساسي الأول في بناء الدولة وهم السكان الذين يعيشون في إطار الدولة، ويجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك، وتلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة كالتجاور والتشابه في التقاليد والاشتراك في الطموحات مجتمعة. وليس من الضروري أن يتكون السكان من قومية واحدة أو لغة واحدة، فهناك الكثير من الدول الحديثة تكونت من العديد من القوميات، تشكلت شعوبها نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية ... الخ .

لقد حدث تداخل بين مفاهيم الأمة والشعب والسكان، كما استخدمها البعض كمرادف لمعنى الدولة، وأصبحت بشكلها العام تعطي مدلولا واحدا، إلا أن المتخصص يجب أن يفرق بين استخداماتها، فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بروابط طبيعية معنوية: كوحدة الأصل أو اللغة أوالدين والثقافة المشتركة...الخ .

أما الشعب فليس من الضروري أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة، فالشعب هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية.

ثانيا : الإقليم : يعد الإقليم أحد العناصر الثلاثة المهمة، في تكوين الدولة، إذ أنه لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الأفراد لقيام دولة، حتى وإن توافرت لها الخصائص المميزة التي سبق الاشارة اليها، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها، ويمارسون نشاطاتهم فوقها بشكل دائم، كي يمكن قيام الدولة ،و هذا ما ى طلق عليه إقليم الدولة، ووجوده شرط ضروري لقيامها، حيث أنه يمثل : (النطاق الأرضي، والحيز المائي، والمجال الجوي)الذي تباشر عليه الدولة سيادتها، وتفرض في إطاره نظمها وقوانينها، وبذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك سلطتين ذات سيادة على إقليم واحد.

ثالثا : السلطة السياسية : يقضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم، وجود سلطة سياسية، أي وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم شئون الأفراد في الدولة، والعمل على الأهداف المشتركة، وذلك عن طريق رسم السياسات والتوجيه والإشراف على كل ما يحقق ذلك، و سبق أن تعرفنا على تنوع هذه السلطات، من حكم الفرد أو الحزب، إلى الديمقراطيات التقليدية، وصولا إلى سلطة الشعب التي تخول كل أفراد المجتمع إصدار القرارات وأيضا تنفيذها ومراقبتها. ومهما كان شكل السلطة السياسية، فلا بد من قيامها بتنظيم العلاقات بين الأفراد في إطار الدولة، والقيام بإدارة مؤسساتها، واستغلال مواردها لمصلحة كل المواطنين، وحمايتهم من كل عدوان .

نخلص من ذلك إلى أن أركان الدولة الأساسية المكونة من العناصر المهمة الثلاثة السابقة، وهي (الشعب والإقليم والسلطة السياسية) ذات أهمية كبرى لتكوين الدولة، إذ لابد من تكامل هذه العناصر كشرط ضروري لقيام الدولة، وإن فقدان أي عنصر منها يلغي أساسا وجود الدولة، وفي حال توافر هذه الأركان، فإن الدولة تصبح قائمة وموجودة ولها الشخصية القانونية، إلا أن ذلك لا يعطي فرصا متساوية من حيث المكانة السياسية والاقتصادية للدول بشكل عام، بل إن تلك المكانة تكتسبها الدولة من خلال قوة هذه العناصر، من حيث القدرات والإمكانيات المادية والمعنوية التي تميزها عن الدول الأخرى.

نشاة الدولة

لقد شغل موضوع الدولة بصفة عامة، وأصل نشأتها وتكوينها بصفة خاصة، حيزا كبير من الفكر الإنساني، فانشغل بذلك العديد من المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والقانون والسياسة وغيرهم، وقد عرفنا أن للدولة أركان ثلاثة تكونها (الأفراد، والإقليم، والسلطة السياسية) وأنه عندما تتوافر هذه المقومات يتأسس كيان الدولة، إلا أنه اختلف المتخصصون في (أصل نشأة الدولة) على اتجاهين:

١. اتجاه يأخذ بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية، وقد اعتمد على عدد من النظريات المفسّرة لذلك.
٢. اتجاه يفرّق بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة. وقد تصوروا نشأة الدولة في صور.

أولاً: الاتجاه الذي يأخذ بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية، وقد اعتمد على عدد من النظريات المفسّرة لذلك، هي التالية.

- النظريات الدينية: وتقوم هذه النظريات على أساس أن الدولة هي نظام إلهي، خلقها الله وهو مصدر السلطة فيها، وأن الحكام مصطفين من الله، وبذلك فإن إرادتهم تسمو على إرادة المحكومين، الذين يجب أن يكونوا خاضعين تماما لإرادة الحكام ، لذا نجد أن هذه النظريات أُستغلت لتوطيد سلطان الملوك والأباطرة، من أجل تبرير سلطانهم المستبد الذي يكون فوق كل رقابة، لأن أولئك الحكام محاسبون فقط أمام الله نظرا لسمو طبيعتهم على طبيعة البشر، وبالتالي فلا يحق للمحكومين الخروج عن طوعهم أو محاسبتهم، وإن اتفقت النظريات الدينية في تأسيس سلطة الحكام على أساس ديني، إلا أنها اختلفت فيما يتعلق باختيار الحكام على ثلاث نظريات: (١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم،٢- نظرية الحق الإلهي المباشر،٣-نظرية الحق الإلهي غير المباشرة) وليس هذا مقام شرحها هنا.
- النظرية الديموقراطية: وتقوم على أساس أن السلطة مصدرها الشعب، وبذلك لا تكون السلطة الحاكمة شرعية، أي ليس هناك ما يبرر قيامها ويعطيها مشروعية الحكم، إلا إذا كانت ناتجة عن الإرادة الحرة للجماعات التي تحكمها. وترجع نشأة هذا الاتجاه النظري الديموقراطي إلى عهد فلاسفة اليونان في القرن الثالث قبل الميلاد، إلا أن ازدهاره كان بقيام نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في أوربا في عصر التنوير على يد الانجليزيان(هوبز ولوك) والفرنسي(روسو).

- **نظرية القـوة:** يستند أصحاب هذه النظرية في تبريرها إلى الشواهد التاريخية، التي تشير في مواقع عديدة إلى أن السلطة لا تكون إلا للأقوى، سواء أكانت القوة البدنية أوالقوة المادية أوالقوة الفكرية، وتنص نظرية القوة على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي، سواء كان الضعيف فردا أوقبائل وعشائر وممالك وإمبراطوريات، وقد استخدم هذه النظرية رجال الكنيسة، والشيوعيون وغيرهم، ولأغراض عديدة.
- **نظرية التطور العائلي:** تقوم هذه النظرية على أن أساس تكوين الدولة يعود إلى الأسرة، وأن الأسرة هي صورة مصغرة للدولة، حيث أن الدولة كانت في الأصل أسرة تطورت فكونت عشيرة، وهذه بدورها تطورات إلى قبيلة، ثم تطورت القبيلة فكونت المدينة، فأدى ذلك إلى قيام الدولة، أما أصل السلطة في الدولة، فترجعه هذه النظرية إلى فكرة السلطة الأبوية. إن هذه النظرية تتسم بالبساطة والسهولة والمباشرة، ما جعلها من أهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة ونشأة السلطة فيها، إلا أن العديد من علماء السياسة والقانون وغيرهم، وجهوا عدة انتقادات لها، فيما تصدى آخرون للدفاع عنها.
- **نظرية التطور التاريخي:** وتسمى النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، وتُرجِع هذه النشأة إلى عوامل متعددة ومتنوعة، يدخل في إطارها القوة المادية والاقتصادية، كذلك العوامل الدينية والمعنوية والعقائدية، ومن الطبيعي أن تختلف أهمية هذه العوامل من دولة إلى أخرى، فقد يكون أحد هذه العوامل مهما بالنسبة لنشوء دولة معينة، في حين لا تكون له ذات الأهمية بالنسبة لدولة أخرى .

ثانياً: الاتجاه الذي يفرّق بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية ويعتبرون أن نشأة السلطة أو الحكومة موضوع مستقل بذاته، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك ثلاث صور لنشأة الدولة، وهي التالية:

الصورة الأولى : قد تنشأ الدولة عن توافر عناصر جديدة بشكل كلّي.

الصورة الثانية : قد تنشا الدولة عندما يتم انفصال إحدى الدول عن الدولة الأم، نتيجة لعدة عوامل.

الصورة الثالثة : وتنشأ الدولة عن اتحاد دولتين أو أكثر، في دولة واحدة جديدة، تكون أكبر وأقوى من مجموعة الدول المكونة لها..

خصائص الدولة :

للدولة خاصيتين أساسيتين هما ، السيادة والشخصية القانونية :

أولا : السيادة: تعني السيادة سلطان الدولة على الإقليم الذي تقوم عليه ، بكل ما يحويه من أشخاص وأموال، يجعلها هذا السلطان تواجه الدول الأخرى، وتعد كل دولة، من الناحية النظرية ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى من وجهة نظر القانون الدولي، بغض النظر عن حجم الدولة وعدد سكانها ومساحتها وما يتوفر لديها من ثروات، ويعد ذلك أساسا للمساواة في إطار المنظمات الدولية.

وللسيادة في الدولة، باعتبارها السلطة العليا فيها، مظاهر بارزة ، يمكن تقسيمها إلى:

أ- السيادة القانونية .

ب- السيادة السياسية .

ج- السيادة الداخلية .

د- السيادة الخارجية .

وظائف الدولة /

إن الدولة كظاهرة (سياسية – اجتماعية) قامت من أجل ممارسة السلطة والسيادة على كامل إقليمها المحدد، وهي في إطار ذلك تعتمد على جملة من الحقوق والواجبات تجاه مواطنيها، ما يرتب جملة من المهام أو الوظائف التي يجب أن تقوم بها، ويعتمد استقرار واستمرار الدولة على مدى إمكانية السلطة السياسية فيها بأداء وظائفها على الوجه المطلوب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

وتعد مسألة وظائف الدولة من المسائل المهمة التي لازمت قيام المجتمعات البشرية ، حتى وإن اختلفت تبعا لجملة من المعطيات، التي من أهمها: (التوجه الفكري للدولة، والتوجه الاستراتيجي، والظروف الخاصة، والمعطيات الدولية والإقليمية.... الخ .

- فقد رأى (أفلاطون) أن للدولة ثلاثة وظائف أو مهام رئيسية: (مهمة الحكم، والدفاع عن الدولة، والمهمة الإنتاجية).
- أما (توما الاكويني) فقد أكد على الوظيفة الأمنية للدولة، أي حماية الدولة وتأمين الجماعة من أي خطر داخلي أو خارجي،اضافة للتشريع والعدل وفرض القانون.

- أما (الإمام الغزالي) فقد أشار إلى أن من أهم وظائف الدولة: (تحقيق الأمن والطمأنينة، وتحقيق العدل بين الأفراد، و تحقيق حياة فاضلة وكريمة لهم).

أما (الإمام ابن تيمية) فيرى وظائف الدولة في الاسلام تتمثل في (الوظيفة المالية، وظيفة إقامة العدل، وظيفة الجهاد، وظيفة إعداد المواطنين وتوظيفهم، وظيفة تنظيم حرية الأفراد في التملك والعمل، الوظيفة الدينية والخلقية بنشر العقيدة وإزالة المنكرات التي تفسد الأخلاق).

ورغم اختلاف الوظائف من دولة إلى أخرى ، فإن العلماء المتخصصين اتفقوا على بعض التصنيفات لتلك الوظائف ، ومنها :

أولا : وظائف تقليدية للدولة وتنقسم إلى :

١ـ **وظائف أساسية:** أي تلك الوظائف التي لابد للدولة من القيام بها، ولا يمكن لها أن تمتنع عن تأديتها، ويذهب البعض إلى تسميتها بالوظائف السياسية، وهذه الوظائف ثلاث هي :

أـ وظيفة الأمن : وتتمثل في حماية أرواح الأفراد وممتلكاتهم، وبث الطمأنينة والسلام، واحترام حقوق المواطنين والرعايا، وتكريس المساواة في الحقوق والواجبات لأفراد الشعب، وللدولة تطبيق القوة المشروعة لضمان ذلك، على أن تنشئ المؤسسات القانونية التي تتولى هذا الشأن .

ب- وظيفة الدفاع : أي الدفاع عن نفسها، ورد أي عدوان خارجي عن طريق إيجاد جيش مسلح ومجهز لحماية حدودها وحماية استقلالها وسيادتها، والحفاظ على كرامتها.

ج- وظيفة العدالة : وتتمثل في إقامة العدالة بين المواطنين، بصون مصالحهم، والفصل في منازعاتهم عن طريق جهاز للقضاء.

٢ـ الوظائف الثانوية : فهي تلك الوظائف المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتطلب تدخل الدولة من أجل رفاهية الأفراد وسعادتهم.

ثانيا : وظائف مستحدثة للدولة.

وهذا الجانب يركز على ما يسمى بالوظائف القانونية، المتمثلة في الوظائف (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي تضطلع بها الدولة. ويعود ذلك إلى الرأي الذي ساد الفكر السياسي منذ أواخر القرن(١٨م) حيث كانت أوروبا تعيش عصر التنوير، والخروج من ظلمات العصور الوسطى التي ساد خلالها الجهل والاستعباد والإقطاع، وضاع حق الأفراد أمام الكهنة ورجال الدين، خاصة في عهد الكنيسة الكاثوليكية ونظام العبودية ونظام الإقطاع، فكان هذا التطور نوعا من تحرر الأفراد، وتحقيق جانب كبير من طموحاتهم .

التنشئة السياسية
مفهوم التنشئة السياسية . ٠
منظورات التنشئة السياسية
مؤسسات التنشئة السياسية

المحاضرة العاشرة

(مفهوم التنشئة السياسية في علم الاجتماع السياسي)

مفهوم التنشئة :

تعد التنشئة السياسية جزءا من التنشئة الاجتماعية، لذا فإنه لابد من تناول مفهوم التنشئة الاجتماعية، فالسلوك السياسي للأفراد هو أحد نتائج دراسة التنشئة الاجتماعية.

التنشئة الاجتماعية:Socialization : على الرغم من أن الاهتمام بدراسة ما أصطلح على تسميته حديثا(بالتنشئة) ليس وليد الفكر الحديث، فقد أهتم إفلاطون وأرسطو ومفكري العلوم الاجتماعية من بعدهما بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح، إلا أن المعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن، يرجع استخدام المصطلح إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين، ففي عام ١٩٤٠ استخدم كل من (أوجبرن، ونيمكوف) مصطلح التنشئة في كتابها (علم الاجتماع) وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسة.

والتنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع، حيث إنها لا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد.

تعريف التنشئة الاجتماعية: بشكل عام

تعريف البروفيسور (ميتشيل) بأنها : عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه، بحيث يصبح متدربا على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي. وقد عرفها (مدكور) بأنها : إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين.

والاسرةهي أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تستقبل المولود وتحيط به وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي، وتعلمه لغة قومه وتراثهم الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي ....الخ، ويتحدد بكل وضوح سلوكه اليومي للقيام بأدواره التي يتطلبها وضعه كعضو في المجتمع ،حتى ينشأ عضوا صالحا من أعضاء المجتمع.

التنشئة السياسية : Political Socialization

ويعرفها(ريتشارد داوسن) على المستوى الفردي بأنها: تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه ومشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي، كما إن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسيا. وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم البيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية .

وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعيا بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركا لها.

والتنشئة السياسية هي : ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح المواطن(كائنا سياسيا) يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق، ويتم ذلك في إطار نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه.

مؤسسات التنشئة السياسية

تتعاون جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتتكامل لغرس وزرع القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع، وتربيهم سياسيا تربية علمية وعملية، تساعدهم في توجيه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع، وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم وتحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروسة، وبما يحقق إيمانهم بالمشاركة السياسية ، التي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين المجتمع والدولة.

و من أهم مؤسسات التنشئة السياسية : (الأسرة، المدرسة، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، وسائل الإعلام، .....الخ)

١) الأســـــــــرة :

يتفق الجميع على أن الأسرة تعد من أهم وسائل التنشئة السياسية، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. والأسرة هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في أفكار ومواقف وسلوكيات وأخلاقيات الفرد، فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية واجتماعية ووطنية ، إذ تزرع عنده منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع ويعترف بها، وتصب في عقله النظام القيمي والديني للمجتمع، وتوجه سلوكه وتصرفاته في

خط معين يتماشى مع مُثل ومقاييس المجتمع، كما أنها تنمي مهاراته وخبراته وتجاربه، وتدربه على إشغال أدواره الاجتماعية وأداء مهامها والتزاماتها بصورة متقنة وجيدة، وهي تشبع حاجاته العاطفية والانفعالية، وتنظم علاقاته الداخلية مع بقية أفراد الأسرة، وتحافظ عليه من الأخطار الخارجية التي تداهمه. معتمدة على عاملين أساسيين هما:

أولا :سهولة وصولها الى الأشخاص المراد تنشئتهم.

ثانيا: قُوةّ الروابط التي تربط بينها وبين أفرادها.

٢) **المـدرسـة:**ويقصد بالمدرسة في هذا المجال، تلك المؤسسة التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم، واضعين في الاعتبار(المبنى والمعلمّ والكتب والمناهج التعليمية ووسائل الإيضاح التعليمية وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تتولى المدرسة مسئوليتها).

وبما أن المدرسة تمثل عاملا مهما من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية، فإنها تعمق من شعور الانتماء للمجتمع، وتساهم في بناء شخصية الفرد وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد، وتجعله عضوا مشاركا في المجتمع، وتلعب المناهج التدريسية والنشاطات الرياضية والاجتماعية دورا هاما في تثقيف الطالب اجتماعيا وسياسيا، فالمنهج المدرسي والنظام التربوي يلعبان دورا أساسيا في تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، كما أن النظام التربوي يحافظ على التراث الشعبي والوطني ويحفظه للمستقبل، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه للمساهمة في عمليات التمدن والتحديث الذي يطمح له أفراد المجتمع

٣) **الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية:** فالأحزاب السياسية هي من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع وفي بنية وفعاليات وتقدم المجتمع ونهوضه. لكن أهمية الأحزاب السياسية تكمن في منافسة بعضها مع البعض الآخر في استلام مراكز الحكم وممارسة السلطة، للسيطرة على أمور ومقدرات المجتمع، وينبغي أن تعبر الأحزاب السياسية في المجتمعات عن آمال شعوبها وتطلعات مجتمعاتها، فتعمل هذه الأحزاب السياسية على "وضع استراتيجيات للتنمية والتخطيط" لتطوير مجتمعاتها وتغيير تصوراتها أو عاداتها الفكرية، سواء بتعديل الوضع التقليدي السائد وتبديله بما هو أفضل. وعلى هذا الأساس يحدد كل حزب برنامجا يميزه عن غيره من الأحزاب، بحيث يشمل هذا البرنامج كل ما يعمل على حل المشكلات الجماهيرية الراهنة.

أما فيما يتعلق بالحركة الاجتماعية: فإن الباحثين في كافة مجالات العلوم الاجتماعية ، قد لفت أنظارهم ظاهرة التغير التي أصبحت الآن تحظى باهتمام المتخصصين في علم الاجتماع السياسي، إذ تبلور مفهوم (الحركة الاجتماعية) ليشير إلى دراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأنساق الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فكل جماعة أو صفوة سياسية أو ثقافية وكل حزب يسعى إلى أن يجعل من بنائه (حركة)قومية أو عالمية.

وتعني الحركة الاجتماعية في معناها البسيط : قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغيرات معينة في النظام الاجتماعي القائم، أو هي حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو آخر، وقد تتطور الحركة الاجتماعية وتجذب إليها أعداد كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية، والحركة الاجتماعية تختلف عن التجمعات الاجتماعية الأخرى كجماعات الضغط أو المصلحة، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما إنها تختلف أيضا عن الأحزاب السياسية، إن الحركات الاجتماعية لا تسعى دائما لممارسة الحكم ، فضلا عن أنها في الغالب ينقصها "التنظيم" الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية.

لذلك فإن الحركة الاجتماعية بما تعبر عنه من مطالب لمصلحة أفراد المجتمع فإنها تستطيع أن تنم عن قيم ومبادئ وتغرس سلوكيات لدى المواطنين، مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم والمبادئ لدى منتسبيها، ما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في تنشئتهم السياسية، وذلك بما يخدم مصلحة تنمية المجتمع والتحول به نحو الأفضل.

٤) **وسائل الإعلام :** من المتعارف عليه بأن وسائل الإعلام قد أصبحت في العصر الحديث على درجة كبيرة من التقدم والفعالية، وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادت الدول الصناعية المتقدمة، مما يجعلها أكثر مصادر التنشئة خطورة، وذلك تبعا لاستغلالها(سلبا أو إيجابا) مما جعل الحكومات تحاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير التوجه السياسي والأيديولوجي في الاتجاه الذي تريده، وبما يحافظ على الإبقاء على النظام القائم والبناء الاجتماعي الراهن، وهي تتفاوت ما بين (مقروءة ومسموعة ومرئية).

ونخلص إلى أن الدول والمجتمعات يمكنها أن تعتمد على وسائل الإعلام للمساهمة في التنشئة السياسية، وتستخدم وسائل الإعلام في الدول لتأدية عدة مهام منها:

١) تستخدم وسائل الإعلام في زيادة شعور المواطنين بالانتماء الى الامة.

٢) غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير، حيث أن وسائل الإعلام تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقا جديدة للتفكير والسلوك.

٣) تشجيع الجماهيرعلى المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية لكي تحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة

المحاضرة الحادية عشر

(مفهوم الصفوة في علم الاجتماع السياسي)

مفهوم وتعريف الصفوة . ·
لمحة تاريخية عن الصفوة . ·
التوجهات التنظيرية في موضوع الصفوة عند : ·
(فلفريدو باريتو - غيتانو موسكا - روبرت ميشيلز)

مفهوم الصفوة :

الصفوة أو النخبة، من المواضيع المهمة التي أهتم بها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، ومرد ذلك إلى الأهمية التي يكتسبها مفهوم الصفوة عند الحديث عن مجالات علم الاجتماع السياسي، وخاصة أن موضوع الصفوة أيضا يتداخل مع دراسة الطبقات الاجتماعية.
إن التركيز الحديث نسبيا على استخدام مفهوم الصفوة، لا يعني بأن مضامينه لم ترد في الفكر الاجتماعي والسياسي القديم، فقد أشارت أدبيات الفكر الاجتماعي بأن معناه قد تردد منذ زمن بعيد، حين توجه الاهتمام إلى دراسة طبيعة المجتمع الإنساني ، والعلاقة القائمة بين الجماعة الحاكمة التي تملك السلطة، وبين الجماهير المحكومة ، وهل أن النظام السياسي القائم يعبرّ عن إرادة تلك الجماهير.
فمنذ ظهور الفكر الاجتماعي والسياسي اليوناني القديم، نجد أن إفلاطون قد أهتم بهذه المسائل، وكذلك فعل تلميذه أرسطو، ورغم إن مصطلح نخبة بشكله الحالي لم يتم تناوله
إلا في عصور متأخرة ، إلا أنه كمفهوم يشير إلى امتلاك القوة واستخدامها بالشكل الذي يمكن فيه تقسيم المجتمع إلى طبقات تكون إحداها تشغل رأس الهرم الاجتماعي والسياسي، وذلك ما فعله إفلاطون عندما قسم المجتمع بشكل صارم إلى ثلاث طبقات، وهي (الحكام، والجند، والعامة) وأشار إلى أن طبقة الحكام يجب أن تتكون من الفلاسفة والحكام الذين تتوافر فيهم أسمى النزعات وهي نزعة العقل والحكمة، وقد توالت استخدامات مفهوم النخبة بعد ذلك على يد ماركس، ومن ثم كان أبرز روادها كل من باريتو وموسكا وميشيلز وصولا إلى رايت ميلز ، وداهل .

تعريف الصفوة :

- يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن الصفوة، والتي يطلق عليها أحيانا علية القوم أو الأعيان، بأنها : أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما، وأن الانتساب إلى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات.
- كما تعرف الصفوة بأنها : فئة قليلة داخل المجتمع، لها مكانتها الاجتماعية العالية، وتؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى.
- والصفوة مصطلح يشير معناه العام إلى : جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين.
- أما (بوتومور) فيرى أن الصفوة عبارة عن: جماعات وظيفية ومهنية بصورة أساسية تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع .

أنواع الصفوة بشكل عام: يشير مصطلح الصفوة إلى الفئة العليا في أحد ميادين التنافس، حيث أن الصفوة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم، ما يجعلهم قادة في ميدان معين، بذلك يمكن أن نشير إلى صفوة سياسية، وصفوة في العمل، وصفوة في الفن أو الرياضة، وصفوة علمية، وصفوة اقتصادية ، إلى غير ذلك من الميادين .

الصفوة :لمحة تاريخية :

لم يستخدم مصطلح النخبة إلا في القرن السابع عشر، وكان استخدامه لوصف سلع ذات تفوق معين، ثم توسع استخدامه فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة، كالوحدات العسكرية الخاصة، أو الطبقات العليا من النبلاء، و يذهب "بوتومور" إلى أن أول استعمال معروف لكلمة النخبة في اللغة الإنجليزية يرجع إلى سنة ١٨٢٣م، حيث كانت تطلق على فئات اجتماعية معينة، غير أن هذا المصطلح لم يستخدم بشكل واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن (١٩م) ولم يشتهر في بريطانيا وأمريكا إلا في أوائل القرن (٢٠م) خاصة عندما أنتشر عبر نظريات النخبة، وقد أستخدم مصطلح الصفوة السياسية وبشكل أساسي عبر كتابات "باريتو" سنة ١٩٣٠م، كأحد المناهج الشهيرة في التحليل السياسي والاجتماعي منذ القرن (١٩م) خصوصا في الدراسات المتعلقة بتحديد دور الأجهزة البيروقراطية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ذات الطبيعة السيادية .

التوجهات النظرية في موضوع الصفوة عند بعض العلماء

فلفريدو باريتو : (1848 – 1923): تعد الأفكار التي قدمها عالم الاجتماع الإيطالي "باريتو" من أهم التوجهات النظرية التي جاء بها العلماء حول ظاهرة الصفوة ، باعتبارها ظاهرة اجتماعية سياسية تؤثر بشكل كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع.
لقد أكد باريتو على وجود الطبقات في المجتمع، بل وجعل ذلك أمرا محتوما، وفي مقابل ذلك فإنه يشير إلى ضعف في الآراء والنظريات التي تدعو إلى الديمقراطية والمساواة والحرية ، على أساس أنها بعيدة عن الواقع، حيث أن اللامساواة وعدم وجود حرية و ديمقراطية تامة، أمرا طبيعيا تعكسه الحقائق الواقعة التي أكدها من خلال تحليلاته السيكولوجية .

وقد أطلق باريتو على الصفوة الحاكمة اسم (الطبقة الحاكمة) وذلك تمييزا لها عن الصفوة غير الحاكمة، وقد اتفق مع "موسكا" على أن الصفوة تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع، وهذه الأقلية من الأفراد تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعلها تختلف وتتميز عن الآخرين الذين هم خارج صفوفها.

لقد توصل "باريتو" إلى صياغة نظريته عن (دورة الصفوة) من خلال دراسته المستفيضة للتغير الاجتماعي، ويذهب باريتوإلى أن الصفوة تتألف من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجال تخصصهم، وأن هناك فئتان أساسيتان من الصفوة هما:(الصفوة الحاكمة التي بيدها السلطةالسياسية، و الصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أفراد لديهم القدرة، إلا أنهم ليسوا في مراكز قوة تمكنهم من ممارسة السلطة السياسية) ويذهب باريتو إلى أنه يوجد لدى الصفوة ميل طبيعي نحو التناوب بين النوعين السابقين في شغل مراكز القوة السياسية.

وبذلك فإن باريتو قسم المجتمع إلى طبقتين: الطبقة العليا (الصفوة) والتي بدورها تنقسم إلى قسمين وهما : الصفوة الحاكمة، والصفوة غير الحاكمة. والطبقة السفلى أو اللاصفوة من المجتمع .

غيتانو موسكا (1858 – 1941) وهو أول من أقام تمييزا منهجيا بين (الصفوة) والجماهير رغم أنه قد استعان بمصطلحات أخرى، وأنه أول من حاول إقامة علم سياسة جديد على هذا الأساس، وقد وردت أفكار موسكا هذه في كتابه (الطبقة الحاكمة) الذي نشر سنة ١٨٩٦م وقد تركزت تلك الأفكار على تفنيد ما جاءت به الماركسية في أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتاريخ، وأن العامل الطبقي سيزول عندما تسود الشيوعية.

ويشير موسكا إلى أن (الصفوة لاتصل إلى وضعها نتيجة لسيادة اقتصادية، وأن التغير السياسي والاجتماعي كان نتيجة لتغير ودوران الصفوة، بمعنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية) .

وموسكا مثله في ذلك مثل باريتو، انطلق من التصور الأساسي لفكرة تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: تمثل إحداها الأقلية، وتمثل الأخرى الأكثرية. ويرجع مصدر قوة الصفوة في نظر موسكا إلى قدراتها التنظيمية، وامكاناتها المتميزة على صعيد تنظيم نفسها بصورة كاملة وشاملة في مواجه الأغلبية (الجماهير) التي تفتقد تلك الامكانات ، وبذلك يفسر موسكا حكم الأقلية للأغلبية

روبرت ميشيلز: تعد تحليلات ميشيلز أساسا ملائما لقضية مهمة أثارها أصحاب نظرية الصفوة، والمتمثلة في حاجة التنظيم الاجتماعي المستمرة إلى الصفوة، حيث أجرى دراسة شاملة للنزعات الأوليجاركية (حكم الأقلية) في الأحزاب السياسية، معتمدا على تحليل تاريخ الحزب الألماني الديمقراطي الاشتراكي، الذي يعتبر حزب الطبقة العاملة وملتزم بالديمقراطية، وقد انتهى ميشيلز من دراسته هذه إلى أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة أدت إلى ظهور النزعة الأوليجاركية داخل المنظمات:(١- خصائص التنظيم ذاته، ٢- سمات القادة، ٣- سمات الجماهير) .

لقد عالج ميشيلز موضوع الصفوة معالجة مختلفة، تتعارض مع ما قدمه كارل ماركس من تفسير للتاريخ ، وقد جاءت أفكاره هذه في مؤلفه (الأحزاب السياسية) وعلى الرغم من أن ميشيلز قد أقر أهمية العوامل الاقتصادية في إحداث التغير الاجتماعي، متفقا في ذلك مع ماركس، إلا أنه أوضح بأن هناك عوامل وقوى عديدة تحدد مصير الديمقراطية والاشتراكية ، تتمثل في طبيعة الإنسان ونوعية الصراع السياسي، فضلا عن شكل التنظيم.

إضافة إلى أن ميشيلز يعتقد أن الأحزاب السياسية، مهما كانت توجهاتها ومسمياتها، فإنه يوجد بها اتجاهات أوليجاركية، تنتشر في أي تنظيم سياسي يسعى لتحقيق أهداف محددة، أي أن هناك صفوات معينة تميل إلى التحكم في التنظيمات السياسية، مبتعدة عن تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

وقد أدى تعدد المتناولين بالدراسة والبحث لموضوع (الصفوة) إلى تعدد التعريفات الخاصة بها، ونتج عن ذلك تعدد المفاهيم بشكل يجعل حدودها غير واضحة، لهذا يميل بعض الباحثين إلى أن تعريف الصفوة يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية وهي :

١- وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين.

٢- أن الصفوة ظاهرة جماعية، فلا يطلق الاصطلاح على شخص واحد فقط.

٣- أن هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين.

٤- أن الصفوة مفهوم نسبي، بمعنى أنها تمارِس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر على التأثير والنفوذ.

المحاضرة الثانية عشر

(النظام السياسي في الإسلام)

تعريف النظام السياسي في الإسلام
مصادر النظام السياسي في الإسلام
خصائص النظام السياسي في الإسلام
تعريف الخلافة و مقاصدها
قواعد النظام السياسي في الإسلام
الحكم لله - العدل والمساواة - الشورى- الطاعة لولي الأمر

تعريف النظام السياسي في الإسلام:

النظام السياسي الإسلامي هو: نظام الحكم وكيفية اختيار الحاكم، وحقوقه وواجباته، وحقوق وواجبات المحكوم، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والعلاقة بين الدول في حالتي السلم والحرب وفق الشريعة.

مصادر النظام السياسي في الاسلام:

أولاً: مصادر عامة: وهي المصادر التي تضمنت النظام السياسي بشكل عام دون إفراد كتب متخصصة فيه:

١. المصدر الأساسي هو القرآن الكريم ففيه آيات عدة تتحدث عن النظام السياسي، لذا فإن علماء التفسير تحدثوا عنها وشرحوها. مثل قول الله تعالى: ((وإن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك)) المائدة:٤٩ وقوله سبحانه: ((وشاورهم بالأمر)) آل عمران: ١٥٩
٢. كتب الحديث والسيرة النبوية: السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع وأقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، مادة أساسية في النظام السياسي. وكذلك سيرته في حال السلم والحرب والصلح والعدل بين الناس والمساواة.
٣. كتب الفقه: الأصل أن جميع أحكام النظام السياسي تكون ضمن مباحث الفقه الإسلامي، مثلاً: الماوردي بحث مباحث الأحكام السلطانية في كتابه "الحاوي الكبير" ثم أفرده في بحث مستقل.
٤. كتب العقيدة: تحدثت عن الإمامة الكبرى، وحق الطاعة، وتحريم الخروج على ولي الأمر، وغيرها.
٥. كتب التاريخ والأدب: التاريخ مثل: البداية والنهاية لابن كثير. وكتب الأدب مثل: صبح الأعشى للقلقشندي. كل هذه الكتب تحتوي تاريخ الخلفاء ورسائلهم ورسائل العلماء.

ثانياً: مصادر خاصة:

وهي المصادر المتخصصة في النظام السياسي الإسلامي:

ومن هذه الكتب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لأبي الحسن الماوردي ، والسياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

خصائص النظام السياسي في الاسلام

من أهم هذه الخصائص:

١) الربانية: أي أن مصدرها من الله تعالى، ومن ثمار هذه الربانية:(العصمة من التناقض. الاحترام وسهولة الانقياد. التحرر من عبودية الإنسان للإنسان).
٢) ربانية الوجهة: أي أن السياسي هدفه تحقيق العبودية لله تعالى. لأن المسلم حياته كلها لله قال تعالى: (قل إن صلاتي ونسكي ومحياي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين).
٣) الشمول: أي أن هذا النظام شامل، فيشمل الحاكم والمحكوم وكل ما يتعلق بهما، وما ينظم الدولة بغيرها من الأمم الأخرى.
٤) العالمية: أي أنه صالح لكل العالم لأن مصدره من الله تعالى.
٥) الوسطية: أي أنه وسطي، فلا هو نظام ديكتاتوري مُفرِط، ولا نظام ديمقراطي مُفَرِّط.
٦) الواقعية: أي أنه واقعي وقابل للتطبيق قال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)

والواقعية في النظام السياسي الإسلامي تعني أمور:

١) أن أنظمته قابله للتطبيق في الوقع.
٢) النظر للحاكم والمحكوم على أن كل منهما بشر له حقوق وعليه واجبات.

تعريف الخلافة:

الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

المقاصد الشرعية للخلافة: ١) إقامة الدين. ٢) سياسة الدنيا بالدين.

حكم نصب الخليفة: واجب بإجماع الأمة. قال ﷺ: (ومن مات وليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية)

قواعد النظام السياسي في الإسلام

القاعدة الأولى: الحكم لله

الحاكمية اسم مصدر من الفعل الماضي (حكم) بمعنى (قضى) ومنه (حكم بالأمر حكما) أي: قضى به. ويقال : حكم له ، وحكم عليه ، وحكم فيه .

وعلى هذا فمعنى كون (الحاكمية لله) أي أن : بيده القضاء في شؤون عباده، وأنه صاحب الحكم فيهم ، وله حق التشريع لهم ، وهو مصدره ، ولا يحق لهم ولا لأحد منهم أن يشرع غير شرعه تعالى ، أو يأمر أحدًا باتباع شرع غير شرع الله تعالى، ويأتمر هو بشرع غير شرع الله جل وعلا . (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ)

القاعدة الثانية: العدل والمساواة

" المساواة هي أساس العدل !! ولذا كانت مبدأً عاماً يطبق على الرعية داخل الدولة، وبين الشعوب على الصعيد الدولي ، كركن أساسي من سياسة الإسلام الخارجية، دون حيف أو محاباة أو تمييز بلون أو عنصر أو لغة أو اختلاف دين.

قال تعالى {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا }فالناس في الإسلام كلهم سواسية، والعدل والمساواة في الإسلام حق من حقوق الأفراد، لا ينازعهم فيه أحد، وواجب على الدولة حماية هذا الحق، حيث جاءت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وعمل الصحابة وعامة المسلمين للتوكيد على مبدأ العدل.

القاعدة الثالثة: الشورى

هي في اللغة من الفعل (شار) بمعنى (جنى) يقال : شار العسلَ ، بمعنى جناه، ومنه (المشورة والشورى والشورة) وهي طلب رأي الغير في أمر من الأمور.

والشورى في الاصطلاح هي: استعراض آراء أهل الاختصاص في واقعة معينة، واختيار أصلحها بحسب شرع الله تعالى وسنة نبيه.

فائدة الشورى وأهميتها:

1. **الشورى هي أساس الحكم في الإسلام، وهي من أبرز خصائصه، وعليه فهي إحدى القواعد الأساسية التي تضفي على نظام الحكم مشروعيته من وجهة نظر التشريع الإسلامي .**
2. **كما أنها مظهر عظيم من مظاهر حرية التعبير عن الرأي في كل أمر يتعلق بالجماعة.**
3. **الشورى طريق من طرق تحقيق الألفة والمحبة بين أفراد الجماعة، نظرًا لما يشعره كل فرد من أهميته عندما يطلب منه المشاركة في كل ما يتعلق بأمر الجماعة.**
4. **إن الشورى تدرب العقول على سبر الأمور، وتفحصها وتمحيصها، ومعرفة غثها من سمينها ، عن طريق النظر في الأمور المطروحة على الناس للنظر فيها.**
5. **كما أنها تعلم الأفراد على العطاء، وعلى الانتماء لجماعتهم ووطنهم، كما تعلمهم تحمل المسؤولية تجاه هذه الجماعة. ...الخ**
6. **أن الله سبحانه وتعالى سمى سورة من سور القرآن الكريم باسمها. وقرن الشورى بركنين أساسيين من أركان الإسلام وهما : الصلاة والزكاة، فقال تعالى{ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون}(الشورى٣٨)**

الشورى واجبة في الإسلام لما يلي:

قال تعالى (وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على اللـه إن اللـه يحب المتوكلين) فقد أمر الله نبيه محمد بالشورى وهو معصوم بالوحي، لذا فالشورى أكثر وجوباً بالنسبة لغيره.

قد اختلف فقهاء السياسة الشرعية المسلمون حول إلزام الشورى لرئيس الدولة ، هل يجب عليه العمل برأي أهل الشورى أم يعمل برأيه الخاص على قولين:

١. إذا كان رئيس الدولة مجتهدًا فهو مخير إن رأى أن يأخذ برأي أهل الشورى أم برأيه.

٢. اذا لم يكن الرئيس مجتهدًا فليس له إلا الالتزام بما يراه أهل الشورى.

مجالات الشورى في الإسلام :

1. **الشورى العامة : وتكون في الأمور خطيرة الشأن، والتي تتعلق بالصالح العام للدولة، وذلك مثل الاستشارة في الحرب أو عقد معاهدة مع دولة ما أو اختيار نظام الحكم في الدولة، وتعيين رئيس الدولة، أو عزله، وكذلك محاسبته الخ .**
2. **الشورى الخاصة : وهي ما كان من أمور التشريع الدقيقة، التي تتطلب مختصين في كل مجال على حدة، بحسب الواقعة المعروضة.**

شروط الشورى:

وضع الفقهاء المسلمون شروطاً يجب أن تتوفر في أي شخص يفترض فيه أن يكون من أهل الشورى، وهذه الشروط بمثابة ضمانات وضوابط، تجعل هذا الشخص أهلاً لأن يستشار، وتضمن أن يؤدي هذه المهمة على الوجه المطلوب، وهذه الشروط هي :

١. **التكليف والبلوغ : وهو أن يكون الشخص مسلماً : لأنه لا يصح أن يستشار في أمور المسلمين من هو ليس بمسلم. وغير البالغ لم يصل إلى درجة من الخبرة والدراية**
٢. **العلم : فلا بد لمن يكون من أهل الشورى أن يكون لديه علم في الأمور التي يختص فيها حتى تكون مشورته على حق وصواب .**
٣. **العدالة : فالعدالة حاجز نفسي يمنع المستشار من الخطأ والزلل، وكذلك يمنعه من الغش والخيانة .**
٤. **ألا يزكي المرشح نفسه، وألا يطلب أن يكون مستشاراً: لأن ذلك دليل على حبه للسمعة والمنصب، وشك في إخلاصه .**

القاعدة الرابعة: الطاعة لولي الأمر

الطاعة في اللغة : الانقياد والموافقة ، وهي اسم من (الطوع) مصدر (طاع له) أي : لان وانقاد . والطاعة في الاصطلاح : هي موافقة ولي الأمر والانقياد له بقدر انصياعه لشرع الله تعالى.

إن طاعة الحاكم واجبة في الشريعة الإسلامية ، فهي من صميم عقيدة المسلم الذي يطيع الحاكم لا لذاته ، بل يطيعه لأنه يقيم شرع الله عز وجل ابتغاء الأجر والثواب منه تعالى والأدلة على ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ).

ومن السنة النبوية فقد روى أصحاب الحديث في هذا الباب مجموعة كبيرة منها : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني، فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني)

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله (والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر . بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة)

حكم الطاعة لولي الأمر:

ينظر فقهاء السياسة الشرعية إلى أن تنصيب رئيس للدولة الإسلامية هو واجب شرعي، ولا قيام للدولة إلا به ، ومما يؤيد ذلك أن وظيفة رئيس الدولة هي حراسة الدين وسياسة الدنيا به .

وبناء على ما سبق من أدلة مشروعية الطاعة ، يتضح لنا أن طاعة الحاكم واجب على رعيته ، وأن أمره نافذ فيهم، يكاد هذا الوجوب يكون بمنزلة وجوب الصلاة والزكاة.

حدود الطاعة لولي الأمر:

في الشريعة الإسلامية لا طاعة مطلقة إلا لله تبارك وتعالى، ذلك لأنه هو صاحب التشريع والحكم، وصاحب الأمر والنهي، وعليه، فشرعه مطاع طاعة مطلقة.

- **إن طاعة الحاكم ليست مطلقة، وهذا مجمع عليه عند علماء المسلمين. وإنما هي منوطة بمدى التزامه بشرع الله تعالى عند قيامه بمهام منصبه ، فإذا لم يلتزم بشرعه فلا سمع له ولا طاعة، ذلك لأنه فقد ما يوجبها له .**

المحاضرة الثالثة عشر

(النظام السياسي في المملكة العربية السعودية)

الباب الأول: المبادئ العامة - الباب الثاني: نظام الحكم
الباب الثالث: مقومات المجتمع السعودي-الباب الرابع: المبادئ الاقتصادية
الباب الخامس: الحقوق و الواجبات - الباب السادس: سلطات الدولة
الباب السابع: الشؤون المالية - الباب الثامن: أجهزة الرقابة
الباب التاسع: أحكام عامة

النظام الأساسي للحكم ١٤١٢هـ

الرقم: أ / ٩٠ التاريخ: ١٤١٢/٨/٢٧هـ

بعون الله تعالى نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة،ونظراً لتطورالدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها. أمرنا بما هوآت:

أولاً – إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً – يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدل بما يتفق معه.

ثالثاً – يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، ، ،

النظام الأساسي للحكم ويشتمل على عدة أبواب:

الباب الأول: المبادئ العامة

الباب الثاني: نظام الحكم

الباب الثالث: مقومات المجتمع السعودي

الباب الرابع: المبادئ الاقتصادية — الباب الخامس: الحقوق و الواجبات

الباب السادس: سلطات الدولة — الباب السابع: الشؤون المالية

الباب الثامن: أجهزة الرقابة — الباب التاسع: أحكام عامة

ثم صدر مرسوم ملكي برقم: م / ٢٣ التاريخ: ١٤١٢/٨/٢٦هـ ينص على:

إن كلمة (النظام) الواردة في المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ لا تشمل الأنظمة التالية:

(النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الشورى، نظام مجلس الوزراء، نظام المناطق المقاطعات). وأن يقوم مجلس الوزراء بإعادة النظر في ترتيب جهاز الدولة وإصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق بأوامر ملكية باعتبارها أنظمة أساسية.

الباب الأول: المبادئ العامة

المادة الأولى: المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض.

المادة الثانية: عيدا الدولة، هما عيدا الفطر والأضحى، وتقويمها، هو التقويم الهجري.

المادة الثالثة: يكون علم الدولة كما يلي:

لونه أخضر. عرضه يساوي ثلثي طوله. تتوسطه كلمة: (لا إله إلاَّ الله محمد رسول الله) تحتها سيف مسلول، ولا ينكس العلم أبداً.

ويُبين النظام الأحكام المتعلقة به.

المادة الرابعة: شعار الدولة سيفان متقاطعان، ونخلة وسط فراغهما الأعلى، ويُحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها.

الباب الثاني: نظام الحكم

المادة الخامسة: نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ملكي.

- يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويُبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.
- تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة .
- يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال.
- يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

المادة السادسة: يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

المادة السابعة: يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

المادة الثامنة: يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

الباب الثالث :مقومات المجتمع السعودي

المادة التاسعة: الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويُربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة العاشرة: تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة الحادية عشرة: يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم.

المادة الثانية عشرة: تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

المادة الثالثة عشرة: يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه.

الباب الرابع : المبادئ الاقتصادية

المادة السادسة عشرة: للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة السابعة عشرة: الملكية ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للملكة. وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة الثامنة عشرة: تكفِل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يُعوض المالك تعويضاً عادلاً.

المادة الحادية والعشرون: تُجبى الزكاة وتُنفق في مصارفها الشرعية

المادة الثانية والعشرون: يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

الباب الخامس :الحقوق والواجبات

المادة الثالثة والعشرون: تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله.

المادة الرابعة والعشرون: تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما، بما يُمكِن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة.

المادة الخامسة والعشرون: تحرِص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والعشرون: تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة الثامنة والعشرون: تُيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

المادة الثلاثون: توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية.

المادة الحادية والثلاثون: تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

المادة الثانية والثلاثون: تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

المادة الثالثة والثلاثون: تُنشئ الدولة القوات المسلحة، وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة، والحرمين الشريفين، والمجتمع، والوطن.

المادة الرابعة والثلاثون: الدفاع عن العقيدة الإسلامية، والمجتمع، والوطن على كل مواطن، ويُبين النظام أحكام الخدمة العسكرية.

المادة الخامسة والثلاثون: يُبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

المادة السابعة والثلاثون: للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها، ولا تفتيشها، إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة الثامنة والثلاثون: العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.

المادة الأربعون: المراسلات البرقية، والبريدية، والمخابرات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال، مصونة، ولا يجوز مصادرتها، أو تأخيرها، أو الاطلاع عليها، أو الاستماع إليها، إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة السادسة والثلاثون: تُوفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام.

المادة الحادية والأربعون: يلتزم المُقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مُراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة الثانية والأربعون: تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتُحدِد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المُجرمين العاديين.

المادة الثالثة والأربعون: مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أومظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يُعرض له من الشؤون.

الباب السادس : سلطات الدولة

المادة الرابعة والأربعون: تتكون السلطات في الدولة من: (السلطة القضائية. السلطة التنفيذية. السلطة التنظيمية). وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات.

المادة الخامسة والأربعون: مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها.

المادة السادسة والأربعون: القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والأربعون: حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة الخمسون: الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.

المادة الخامسة والخمسون: يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها.

المادة السادسة والخمسون: الملك هو رئيس مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء. ، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية، وتنظيم الأجهزة الحكومية، والتنسيق بينها، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء، وصلاحياتهم، وأسلوب مساءلتهم، وكافة شؤونهم، ويُعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته، وفقاً لهذا النظام.

المادة السابعة والخمسون: يُعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء، ويعفيهم بأمر ملكي. يُعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء، مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية، . والأنظمة، والسياسة العامة للدولة.

المادة التاسعة والخمسون: يُبين النظام أحكام الخدمة المدنية، بما في ذلك المرتبات، والمكافآت، والتعويضات، والمزايا، والمعاشات التقاعدية.

المادة الستون: الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، وهو الذي يُعين الضباط، ويُنهي خدماتهم، وفقاً للنظام.

المادة الحادية والستون: يُعلن الملك حالة الطوارئ، والتعبئة العامة، والحرب، ويُبين النظام أحكام ذلك.

المادة الثانية والستون: للملك إذا نشأ خطر يُهدد سلامة المملكة، أو وحدة أراضيها، أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يُكفل مواجهة هذا الخطر. وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً.

المادة الثالثة والستون: يستقبل الملك، مُلوك الدول ورؤساءها، ويُعين ممثليه لدى الدول، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه.

المادة الخامسة والستون: للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي.

المادة السادسة والستون: يُصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شؤون الدولة، ورعاية مصالح الشعب، وذلك على الوجه المُبين بالأمر الملكي.

المادة السابعة والستون: تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يُحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتُمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

المادة الثامنة والستون: يُنشأ مجلس للشورى، ويُبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضاءه. وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه.

المادة السبعون: تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة الحادية والسبعون: تُنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها، ما لم يُنص على تاريخ آخر.

الباب السابع : الشؤون المالية

المادة الثانية والسبعون: أ- يُبين النظام أحكام إيرادات الدولة، وتسليمها إلى الخزانة العامة للدولة. ب- يجري قيد الإيرادات وصرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً.

المادة الثالثة والسبعون: لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلا بمُقتضى أحكام الميزانية، فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي.

المادة الرابعة والسبعون: لا يجوز بيع أموال الدولة، أو إيجارها، أو التصرف فيها، إلاَّ بموجب النظام.

المادة السادسة والسبعون: يُحدد النظام السنة المالية للدولة، وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي، وتشتمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة، وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل

المادة التاسعة والسبعون: تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة.

الباب الثامن :أجهزة الرقابة

المادة الثمانون: تتم مراقبة الأجهزة الحكومية، والتأكد من حسن الأداء الإداري، وتطبيق الأنظمة. ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية، ويُرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء. ويبين النظام الجهاز المختص بذلك، وارتباطه، واختصاصه.

الباب التاسع : أحكام عامة

المادة الحادية والثمانون: لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية من الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

المادة الثانية والثمانون: مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام، إلاَّ أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب، أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ. وعلى الوجه المبين بالنظام.

المادة الثالثة والثمانون: لا يجري تعديل هذا النظام إلاَّ بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.